وزارة التعليـــم العالي والبحث العلـمي
جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

آلية ترقية التقاضي الإلكتروني والخدمات في إطار عصرنة قطاع العدالة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في الحقوق
تخصص: قانون عام

إعداد الطالبين:
- عبد اللطيف فاضلي
- عمـــار تواتي

إشراف الدكتور:
يوسف شبل

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
أ/بجاق محمد	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي	رئيسا
د.يوسف شبل	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي	مشرفا ومقررا
د/عيواج طالب	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف د.يوسف شبل

لقبوله الإشراف هذه المذكرة المتواضعة وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات .

واشكر على كل من مد يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة بهذا العمل

إلى كل أساتذة كلية الحقوق جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

الإهداء

إلى والدي رحمة الله عليه

إلى الأم الغالية

إلى إخوتي جميعا

إلى جميع أصدقائي في الدارسة

عبد اللطيف

الإهـــــداء

أهدي ثمرة إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى الوالدين الكريمين إلى الزوجة الفاضلة

والأبناء

إلى كل زملاء الدراسة

عمار

مقـــــــدمة

مقدمة:

يعد مرفق العدالة من أهم المرافق العمومية الحساسة التي قطعت أشواط معتبرة، في مجال استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال ويعود تاريخ الشروع في إصلاح قطاع العدالة إلى سنة 1999 حيث نصب رئيس الجمهورية آنذاك اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة والتي كلفت بإعداد تشخيص دقيق لوضعية قطاع العدالة في الجزائر واقتراح التدابير والحلول بغية إرساء قواعد نظام قضائي صلب وفعال يواكب التطورات الحديثة وقادر على الاستجابة لتطلعات المواطن في إرساء دولة الحق والقانون وقد دام عمل اللجنة حوالي ثمانية أشهر من تاريخ تنصيبها تكللت بتقديمها لتقريرها المتضمن حوصله أعمالها للجهات المعنية بتاريخ : 11 جوان 2011 والتي كانت تتمحور جل اقتراحاتها حول مراجعة المنظومة التشريعية وكذا إصلاح السجون وعصرنة قطاع العدالة من خلال إنشاء مديرية عامة للعصرنة هدفها الأساسي رقمنه القطاع و العمل على مواكبته لتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

والتي كللت فيما بعد بصدور القانون 03/15 المؤرخ في 2015/02/01 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة في الجزائر والذي عرف القطاع من خلاله قفزة نوعية في مجال مواكبة التطور التكنولوجي السائد في البلاد والإتجاه نحو رقمنة القطاع والسير بخطى سريعة ومدروسة في هذا المجال ورؤية آفاق مستقبلية واعدة , حيث تجلت هذه القفزة النوعية من خلال الإستبدال التدريجي للتسيير الكلاسيكي والخدمات المقدمة للمواطن والتي تعتمد جلها على الدعائم الورقية بتسيير رقمي وخدمات إلكترونية راقية عن بعد وبالتالي استفادة الجميع من هذه الخدمات سوى كانوا مواطنين أو متقاضين أو شركاء في القطاع من قبيل منتسبي القطاع من القضاة والموظفين و المحامين والمحضرين والموثقين...الخ.

ويعتبر التقاضي الإلكتروني كآلية من آليات عصرنة قطاع العدالة بموجب القانون 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 وهو مصطلح قانوني حديث النشأة حيث يعتمد تطبيقه على تكنولوجيات ووسائل تقنية حديثة تساهم تدريجيا في الانتقال من القضاء العادي الذي يعتمد على الدعائم الورقية والطرق القديمة للتقاضي إلى استعمال التكنولوجيات الحديثة والدعائم الإلكترونية في جل مراحل سير الدعوى ابتداء من رفعها مرورا بمحاضر السماع الإلكترونية إلى المحاكمة المرئية عن بعد وذلك لربح الوقت وتقليلا للنفقات وجودة للخدمة المقدمة من طرف مرفق العدالة بغية مواكبة عصر الإدارة الإلكترونية دون المساس بضمانات المحاكمة العادلة, ونظرا لأهمية

الموضوع وحساسيته والذي يعد من أهم مظاهر إصلاح العدالة في الجزائر ومواكبتها للنهضة التكنولوجية الكبيرة ورقمنه كل قطاعات الدولة الجزائرية .

أهمية الموضوع :

يعد قطاع العدالة من أهم القطاعات السيادية في الجزائر حيث يتولى حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد ويسهر على تقريب مرفق العدالة من المواطن وتبسيط الإجراءات والتقليل من تكاليف التقاضي سوى المادية أو من ناحية ربح الوقت ويعد التقاضي الإلكتروني والخدمات العديدة المقدمة في إطار إصلاح قطاع العدالة من أهم مظاهر رقمنه قطاع العدالة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تكمن عموما الأهداف المنشودة من دراسة الموضوع في:

- التعرف على مفاهيم التقاضي الالكتروني
- التعرف على آليات التقاضي الالكتروني
- التطرق إلى الدول الرائدة في التقاضي الالكتروني
- الجهات المختصة الواجب تأهيلها في التقاضي الالكتروني
- تجربة الجزائر في التقاضي الالكتروني
- أساليب ترقية التقاضي الالكتروني في الجزائر

أسباب اختيار الموضوع :

1. **الأسباب الذاتية:**

يعد السبب الأول لاختيارنا لموضوع الدراسة هو بغية إعلام شريحة كبرى من مرتادي مرفق القضاء الجزائري بالإصلاحات والخدمات الجبارة المقدمة في إطار عصرنة قطاع العدالة والتي لا تعرف الإقبال الواسع سوى عن جهل بهذه الإصلاحات المهمة ,أو لقلة الإعلام بها وشرح مزاياها وفوائدها .

2. **الأسباب الموضوعية:**

نظرا لأهمية الموضوع والمسعى الذي بذلته السلطات العليا بغية رقمنه القطاع وترقية الخدمة المقدمة من طرفه لمرتاديه ولتقريب العدالة من المتقاضي وتسهيل اللجوء لها كل هذا

كان لنا دافع للتعمق أكثر في دراسة هذا الموضوع بغية الإحاطة بطل جوانبه من أجل الإفادة و الاستفادة أكثر.

إشكالية الموضوع: ومن هنا ارتأينا طرح الإشكالية التالية: **ما مدى نجاح المشرع الجزائري في ترقية التقاضي الالكتروني والخدمات؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ما المقصود بالتقاضي الالكتروني ؟
- ما هي انعكاسات العصرنة على قطاع العدالة؟
- فيما تكمن تحديات قطاع العدالة؟
- فيما تتمثل القوانين المنظمة للتقاضي الالكتروني؟

الدراسات السابقة:

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة حول هذا الموضوع الذي يعتبر جديدا، نجد العديد من المراجع تعالج هذا البحث، ونشير في عناوين مختلفة للدارسات منها:

- **التقاضي الالكتروني وانعكاساته في الجزائر**، دراسة من إعداد الطالبة ،بخات كلتومة ،مذكرة تخرج ماستر تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية ،جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة للموسم الدراسي 2022/2021،حيث ملخص الدراسة أن التقاضي الالكتروني آلية مستحدثة تعني بتسيير العمل القضائي على نحو سلس ومنتظم ويعتمد على الوسيط الالكتروني.
- **عصرنة قطاع العدالة في الجزائر:** دراسة من إعداد طلحة وداد وقدور نبيلة مذكرة تخرج ماستر تخصص قانون إداري جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي للموسم الدراسي 2022/2021،حيث أن ملخص الدراسة تمحور حول قدرة قطاع العدالة على قطع أشواط كبيرة من ترقيته الكترونيا و تجسيد المشاريع الرقمية في هذا القطاع.
- **الإدارة الالكترونية في الجزائر عصرنة قطاع العدالة نموذجا:** دراسة من إعداد الطالبين: مرزاقة وسيلة وقبايلي يحي مذكرة تخرج ماستر تخصص قانون الإعلام الآلي والانترنيت،جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج،لسنة2023/2022،حيث كان ملخص الدراسة هو تسليط الضوء على الإدارة الالكترونية لقطاع العدالة في الجزائر والعصرنة كنموذج عن التسيير الالكتروني.

الصعوبات: من الواضح أن لكل بحث صعوبات رغم وفرة المراجع المتمثلة في المقالات خصوصا و الدراسات والملتقيات الوطنية إلا أن الصعوبات تكمن في قلة الكتب الوطنية بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الذي يتماشى مع تحيين القوانين والتشريعات في قطاع العدالة وكذا ضيق الوقت وغير كاف.

المنهج المتبع: حيث نعتمد في الدراسة على منهجين أساسين، المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف دقيق لكل الجوانب الخاصة بعصرنة قطاع العدالة التحليلي الذي نعتمد عليه في تحليل بعض النصوص التشريعية المتعلقة بعصرنة القطاع ومدى وملائمتها مع هذا التطور.

وحتى يتسنى لنا الإجابة على هذه الإشكالية المطروحة حيث اعتمدنا على التقسيم الثنائي لخطة الدراسة حيث خصصنا الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري للتقاضي الالكتروني حيث ينقسم الفصل الأول إلى مبحثين ولكل مبحث ثلاث مطالب وكذا الفصل الثاني حيث عنوانه التنظيم القانوني للتقاضي الالكتروني في الجزائر واشتمل على مبحثين ولكل مبحث ثلاث مطالب.

الفصـل الأول

ماهية التقاضي الالكتروني وخدماته

المبحث الأول: ماهية التقاضي الالكتروني وخدماته:

إن الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم ما هي إلا نتيجة التطور التكنولوجي، حيث كان لها الأثر في جميع النواحي، سواء الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، فكان للتجارة الالكترونية فضلا كبيرا في التفكير في رقمنه اغلب جميع القطاعات في العالم.

وفي إطار عصرنة قطاع العدالة وخدماتها المنجرة منها سعت هذه الأخيرة إلى تطوير مختلف الإجراءات والتطبيقات كذلك من اجل تحسين الخدمات العمومية فيعتبر التقاضي الالكتروني انه الآلية التي أصبحت مظهرا من مظاهر تجسيد عصرنة قطاع العدالة.

وكل ضوء هذا سوف نتطرق في هذا الفصل النظري إلى محاولة التوصل إلى ماهية التقاضي الالكتروني حيث في المبحث الأول نعرف التقاضي الالكتروني وخدماته، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى عصرنة قطاع العدالة.

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الالكتروني

إن مفهوم التقاضي الالكتروني يتطلب بصفة عامة يتطلب التطرق إلى تعريفه في الفرع الأول، وكذا خصائصه ومزاياه في الفرع الثاني والثالث على التوالي.

الفرع الأول: تعريف التقاضي الالكتروني

أولا: تعريف التقاضي لغة: أورد الزمخشري في الأساس أنه يُقال: "قاضيته حاكمته وقد استقضى علينا فلان واستقضاه السلطان وقضى الله أمرا وقضى فلان حاجته وقضى حوائجه"وعند الرازي "(القضاة) الحُكمُ والجمعُ(الاقضيةُ)و(القضيةُ) مثله والجمعُ (القضايا)و(قضى) يقضي بالكسر(قضاء) أي حكم.و يقال: "تقاضيته حقي فقضانيه ، أي تجازيته فجزايته "،وتقاضى زيد عمرا الدين ،أي اخذ منه "[1][2]

من خلال ما سبق يتبين أن التقاضي مصدر للفعل تقاضى بصيغة التفاعل والتي تدل على المشاركة ،ومن ثم فهو يعني التحاكم والتخاصم بين أكثر من طرف.

1إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي،التقاضي عن بعد(دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي)،مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية،كلية الشريعة وأصول الدين،نجران،السعودية،ص978.

2المرجع نفسه،ص978.

ثانيا: تعريف التقاضي في الاصطلاح

هو " تولية الخصمين حاكما يحكم بينهما"[1].

تعريف التقاضي الالكتروني

من خلال التعاريف السابقة يبدوا لنا اختلاف الفقه في تعريف التقاضي الالكتروني،حيث له عدة تعريفات منها:

1-التقاضي الالكتروني يُعرف بأنه: "عملية نقل المعلومات وغيرها من المعلومات القضائية إلى المحكمة من خلال الوسائط الالكترونية بدلا من الورق"[2].

2-التقاضي الالكتروني أنه:" سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة رقمية قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنيت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوي والفصل فيها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع في الدعاوي والتسهيل على المتقاضين"[3] .

3-ويُعرف أيضا:" نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الالكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنيت وعبر البريد الالكتروني،لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الأحكام الكترونيا"[4].

1عبد الله ابوبكر احمد النيجيري،التقاضي والتحاكم إلى القضاء غير الإسلامية وحكمها(دراسة تحليلية)، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد 10، 2020/09/05،ص670.

2يوسفي مباركة حنان عكوش،التقاضي الالكتروني في الجزائر مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة عمار ثلجيي الاغواط،المجلد15،العدد01،(2022)،ص545.

3المرجع السابق،ص545.

4المرجع نفسه.ص454.

4- وعُرف أيضا: عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو بالرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيد علما بما تم بشأن هذه المستندات"[1]

بالرجوع إلى هذه التعاريف الفقهية المختلفة نجد أن هذه التعاريف مرتبطة ارتباطا كبيرا بالوسائط الالكترونية وكذا الوسائل والوسائط الرقمية المستعملة التي تُستخدم في جميع إجراءات التقاضي ،حيث الوسائط الرقمية تعمل على توفير المعلومات عن القضايا بشكل دقيق للقاضي في زمن قياسي بالإضافة نجد أن هذا التعريف مرتبط بكفاءة مستخدمي هذه الآلية.

الفرع الثاني: خصائص التقاضي الالكتروني

يختلف التقاضي الالكتروني عن التقاضي العادي ،فالتقاضي الالكتروني يعتمد على شبكة الانترنيت والأجهزة المرتبطة بها بينما التقاضي التقليدي يعتمد على العمل اليدوي ومنه السير في الخصومة عن طريق إجراءات التقاضي الالكترونية أمام القضاء خصائص عدة من أهمها:

أولا: السرعة في انجاز إجراءات التقاضي

إن المحاكمة لا تكون فعالة ولا موثوقة إذا صدر القرار القضائي الذي ينهي النزاع عقب إجراءات طويلة فالتباطؤ غير المبرر يعد انتهاكا لحق المتقاضي بحيث يفقد الحُكم فائدته بالنسبة للمتقاضي فالسير الحسن للقضاء يرتكز على غياب التأخير المفرط في الحصول على الحُكُم."[2]

إن هذه الخاصية تعتمد على سرعة الانترنيت والتحكم الجيد في استعمال الأجهزة المستعملة وينعكس إيجابا على المراجعة وقيد الدعاوي ودراسة الطعون وتداول الأوراق والمستندات والدقة في المعالجة.

1بخات كلتومة،التقاضي الالكتروني وانعكاساته في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية جامعة سعيدة،2022/2021،ص 10.

2المرجع نفسه،ض14.

ثانيا: تيسير إجراءات اللجوء إلى القضاء

إن التطور التكنولوجي والرقمي الكبير في ظل انتشار اغلب الوسائط لدى العامة كذا التحكم في استعمالها حتما يؤدي إلى مباشرة الإجراءات رقميا ويؤدي إلى التيسير في اللجوء إلى القضاء وهذا من خلال ما يلي:

1- سرعة رفع الدعوى وقيدها ومتابعتها رقميا بالنسبة للخصوم أو ممثليهم وإبداء طلباتهم ودفعوهم في الوقت المناسب.

2- إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يحقق الأمان للمتقاضين عن طريق توثيق طلباتهم ودفعوهم ومذكراتهم بما لا يسمح بالتلاعب في الصياغة لأي شخص آخر فلا يستطيع احد أن يحذف أو يضيف أو يختصر العبارات الواردة بأي وثيقة.

3- الدخول للموقع الرقمي للمحكمة يؤدي إلى تقليل كثافة المترددين على المحاكم لرفعها أو قيدها أو متابعتها من ناحية ،والى توفير الجهد على ذوي الشأن لمعرفة الإجراءات المتتابعة رقميا.

4- تبسيط الإجراءات عبر الوسائط الرقمية يساهم في تسيير الإجراء المفروضة على الخصوم حفاظا على حقوقهم من الضياع حال تقصيرهم في اتخاذها في مواعيدها القانونية.[1]

ثالثا: إدارة الإجراءات بشكل أكثر فاعلية

ونقصد بذلك سهولة انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين الدوائر الحكومية والإدارات المختلفة الشيء الذي ينتج عنه تقليص الازدواجية في إدخال البيانات والحصول على المعلومات الدقيقة من المواطنين والمتعاملين مع الإدارات الحكومية على انجاز الإجراءات بسرعة من خلال ساعات محددة بدلا من انتظار إتمام الإجراءات لمدة طويلة من الزمن[2].

1أمل فوزي احمد عوض استخدام الوسائط الرقمية بإجراءات التقاضي المدنية (فلسفتها،آلياتها،وتطبيقاتها)،المركز العربي الديمقراطي برلين- ألمانيا، ط1،2022،ص14.

2 يوسفي مباركة حنان عكوش،التقاضي الالكتروني في الجزائر

إن هذا الإجراء السالف الذكر هو أيضا هدفا من أهداف عصرنة قطاع العدالة واحد خصائص المميزة للتقاضي الالكتروني.

رابعا: استخدام الوسائط الالكترونية وعم الحضور الجسدي في إجراءات التقاضي

إن أهم ما يتصف به التقاضي الالكتروني هو استعمال الوسائط الالكترونية والمتمثلة في جهاز الكومبيوتر المرتبط بالانترانت،والذي يقوم بنقل الوثائق ومستندات التقاضي بين الأطراف في اللحظة ذاتها رغم انفصالها مكانيا وعن طريق الموقع الالكتروني للمحكمة وهو ما يعوض عن الحضور الجسدي في قاعات المحكمة[1]".

خامسا: حلول الوثائق الالكترونية محل الوثائق الورقية

"تعتبر أهم خاصية تميز التقاضي عن بعد، الاستعانة بالوسائل الالكترونية والاستغناء عن الوثائق الورقية بحيث في الإجراءات والمراسلات بين طرفي الدعوى يتم الاعتماد على الدعامة الرقمية عوض الدعامة الورقية"[2]

إن أهم ما يميز إجراءات التقاضي الالكتروني هو عدم استعمال الوثائق في كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي.

سادسا: إثبات إجراءات التقاضي: تجسد الدعامة الورقية الوجود المادي للمعاملات التقليدية ولا تعد الكتابة دليلا كاملا للإثبات إلا إذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي أما في التقاضي الالكتروني فيتم إثباته عبر التوقيع الالكتروني، فالتوقيع الالكتروني هو الذي يضفي حجية على المستند يحين أن المستند الالكتروني يتبلور فيه حقوق طرفي التعاقد فهو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه الطرفان وتحديد التزاماتهما القانونية"[3].

الفرع الثالث: الآثار الايجابية التقاضي الالكتروني

---

1 حليمة بلخامسة،لميس بن صويلح التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري تخصص قانون اعمال،مذكرة تخرج ماستر،2021-2022،جامعة 05 ماي 1945،قالمة،الجزائرص17.

2بخات كلتوم، المرجع السابق،ص13.

[3]حليمة بلخامسة،لميس بن صويلح المرجع السابق،ص23.

لا يخلوا أي تطور تكنولوجي من اثأر ايجابية ،ونحصر أهم الآثار للتقاضي الالكتروني في هذا العناصر لعل أهمها التحول من الإجراءات التقليدية إلى الإجراءات الرقمية ونلخص ذلك فيما يلي:

- إعادة هيكلة قطاع العدالة عن طريق عصرنته قصد تحسين الأداء فيه وتقليل الإجراءات.
- توفير الوقت والجهد على القضاة والمتقاضين وأعوان العدالة.
- الحد من البيروقراطية في القطاع،والرفع من مستوى أداء المورد البشري فيه.
- تحقيق شفافية اكبر في العمل القضائي والأعمال الإدارية المرتبطة به.
- تبسيط الإجراءات على شركاء العدالة وخاصة المحامين.[1]

المطلب الثاني: خدمات التقاضي الالكتروني

الفرع الأول: أنواع خدمات التقاضي الالكتروني

تتعدد الخدمات المقدمة في هذا الإجراء أي التقاضي الالكتروني حيث:

أولا: الإعلان الرقمي: هو الإجراء الذي يتم بمقتضاه إيصال واقعة معينة إلى المعلن إليه– الشخص نفسه– أو في موطنه كما يجوز تسليمه– صورة الورقة المعلنة– في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون،ويتطلب القانون إعلان الكثير من الأعمال الإجرائية وذلك حتى يتحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم فلإعلان إذن يعتبر أهم الوسائل التي يتم بها تحقيق مبدأ المواجهة بل قد يكون هو الوسيلة الوحيدة التي يعترف بها القانون في بعض الحالات لتحقيق هذا المبدأ...الخ. وعبارة الإعلان تشمل التنبيه والأخبار والتبليغ والإخطار والإنذار والاعذار."[2]

كما يعُرف الإعلان الرقمي بأنه:" إعلان أطراف الدعوى بأي إجراء قانوني يتخذ حال إقامتها وأثناء سيرها وذلك عبر الموقع الرقمي أو بالعنوان الرقمي المختار"[3]

1صاهد عبد الحليم بن دادة أيمن التقاضي الالكتروني كآلية لإنجاح نظام العدالة مذكرة تخرج ماستر جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرريج–الجزائر،2022–2023،ص16.

2 أمل فوزي احمد عوض المرجع السابق،ص54.

3 أمل فوزي احمد عوض المرجع السابق ،ص56.

ويُعرف أيضا:" نقل مجموعة من المعلومات في صورة بيانات رقمية صحيحة وموثقة من جهة إلى جهة أخرى"[1]

ثانيا: تقديم الأدلة والمستندات رقميا وتبادلها والاطلاع عليها: والمقصود من تبادل الأدلة والمستندات تسليم صورة من المذكرة بالمناولة للخصم أو وكيله مع توقيع المستلم على الأصل قبل تقديمها للمحكمة في حين أن الأصل أن يتم إيداع المذكرة في مكتب إدارة الدعوى بالمحكمة المختصة ويتم إبلاغ الخصم بذلك الإيداع ويتم اطلاعه عليها في ملف القضية بمكتب إدارة الدعوى كما يترتب على إيداع مذكرة الدفاع اعتبار المدعي عليه حاضرا حكما ولو تخلف عن الحضور"[2].

ثالثا: إدارة الجلسات رقميا وبدء المواعيد: بواسطة الانترنيت يمكن للمحامي أو للمتقاضي رفع مئات الدعاوى أمام المحاكم المختلفة دون أن يغادر مكتبه وبضغطة واحدة يستطيع إرفاق جميع المستندات المتعلقة بالدعوى وبضغطة واحدة سيجد أمامه العديد من صيغ الدعاوى المختلفة التي يختار منها ما يتصل بقضيته"[3]

رابعا: رقمية المرافعات: كل مايبديه المحامي أو المترافع أيا كان ،شفاهة أو كتابة معا في قضية قائمة أمام مجلس قضاء معبرا من خلالها عن وجهة نظره بكافة الوسائل المتاحة قانونا ، من إبداء الطلبات وتقديم الدفوع ،سعيا منه استمالة المحكمة لتفصل لصالحة القضية المطروحة **4"**

خامسا: المداولة الرقمية وإعلان الحكم، وتتم المداولة إما أثناء انعقاد الجلسة ويليها إصدار الحكم فورا إذا كانت الدعوى من الدعوى البسيطة أما إذا كانت المداولة تحتاج لبعض الوقت فيمكن للمحكمة أن ترفع الجلسة وتحصل المداولة في غرفة المشورة على أن يتلوها إصدار

1أمل فوزي احمد عوض المرجع السابق،ص56.

2أمل فوزي احمد عوض المرجع السابق، ص97.

3 أمل فوزي عوض، المرجع السابق، ص103.

4 امل فوزي عوض، المرجع السابق ،ص 117.

الحكم في نفس الجلسة فإذا كانت الدعوى تحتاج إلى وقت أطول للدراسة والبحث فقد تؤجل المحكمة النطق بالحكم إلى جلسة أخرى حتى تتم المداولة"[1]

الفرع الثاني: متطلبات التقاضي الالكتروني

التطور التكنولوجي وانفتاح العالم على المعلوماتية ظهر الدور الكبير للأجهزة الالكترونية ودورها المهم في المعاملات حيث تبادل المستندات وكل ما تبع ذلك الكترونيا.

أولا: المتطلبات التقنية في التقاضي الالكتروني:

1- دعائم شبكة الانترنيت المساعدة في إجراءات التقاضي الالكتروني

حيث الانترنيت تخطت كل الحواجز الجغرافية والطبيعية وتتنوع المعاملات عن طريقها ولعل أهمها البريدي الالكتروني والقوائم البريدية والشبكة العنكبوتية العالمية.

أ: البريد الالكتروني: حيث عرفه الفقه الفرنسي بشأن الثقة في الاقتصاد الرقمي الصادر في 22 جوان 2004، كل رسالة سواء كانت نصية أو صوتية واو مرفقة بها صورة أو أصوات ويتم إرسالها عبر شبكة الاتصالات العامة وتخزن عند خوادم تلك الشبكة أو في المعدات الطرفية للمرسل إليه ليتمكن هذا الخير من استعادها،"[2].

أي أن البريد الالكتروني هو آلية لإرسال المستندات القانونية عبره كوسيلة للإثبات.

ب:الشبكة العنكبوتية وموقع المحكمة منه: يعتبر الموقع الالكتروني بوابة افتراضية للمحكمة إذ يتيح لكل شخص الاتصال لمعرفة القضية أو الدعوى للاطلاع عليه وحضور الجلسات افتراضيا والسير في الإجراءات القضائية دون الحاجة للتنقل والتواجد الشخصي للمعني بالأمر كما تتيح للمتقاضي الاتصال بموظفي المحكمة وطرح الأسئلة والاستفسار عليهم مما يختصر عليه الوقت والجهد والمال".[3]

1امل فوزي عوض، المرجع السابق،ص122.

2 حفيظ حليمة بالخير فيروز إجراءات التقاضي عن بعد في التشريع الجزائري مذكرة تخرج ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر،2021،ص21.

3المرجع نفسه، ص35.

ج:الحماية المعلوماتية للبيانات الالكترونية: باعتبار التقاضي الالكتروني لا يقوم إلا بمنظومة معلوماتية تكون مستودعا افتراضيا يتضمن مختلف المعلومات المهمة فإن هذا السجل الالكتروني (قاعدة البيانات) يحتاج لحماية فنية تتمثل في تفعيل التطبيقات الالكترونية التي نعمل على تعطيل أية عملية قرصنة أو تعدي على هذه المنظومة المعلوماتية[1]

2-المحكمة الالكترونية: لغرض تطبيق إجراءات التقاضي الالكتروني،لابد من وجود محكمة تعمل بالوسائل الالكترونية يباشر من خلالها مجموعة من القضاة النظر في الدعاوى والفصل بها بصفة قانونية بمعنى بموجب تشريعات تخولهم مباشرة ذلك بتلك الوسائل باعتماد تقنيات فائقة في الحداثة لملفات الدعاوى والتي سيتم تدوين الإجراءات القضائية من خلالها.[2]

بالإضافة إلى ذلك، فإن المحاكم الالكترونية بحاجة هي الأخرى إلى مجموعة من الوسائل حتى تتم عملية التقاضي بفاعلية وطريقة جيدة، هذه الوسائل تتمثل في:

- موقع الكتروني
- الحاسوب
- السجلات الالكترونية
- أجهزة نقل الصوت ،كاميرات،مايكروفونات.[3]

ثانيا: الإمكانيات البشرية

من اجل تحقيق الغرض يجب على الهيئة القضائية تأهيل العامل البشري.

أ:قضاة متخصصون في مجال القضائي الالكتروني

"إن دخول التكنولوجيا عالم القضاء يستلزم قضاة واعيين بعلوم العصر و أدواته، فالقاضي التقليدي لن يتمكن من الإلمام بمستجدات العصر و آلياته المتعددة، فالقضاة الالكتروني يظهر فيه الترابط والتوثيق بين العلم القانوني والعلم التكنولوجي، لذا ينبغي على القاضي مسايرة

1 بخات كلتومة،التقاضي الالكتروني وانعكاساته في الجزائر ،مذكرة تخرج ماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة،الجزائر ،2021-2022،ص36.

2حفيظ حليمة بالخير فيروز المرجع السابق، ص24.

3حفيظ حليمة بالخير فيروز المرجع السابق،ص25.

معطيات العصر التكنولوجي للاستفادة من فهم الوقائع واستجلاء وجه الحق فيها فتطبيق المحكمة الالكترونية يتطلب وجود قضاة تتوافر لديهم مهارات التعامل مع الحاسب الآلي والوسائط الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال عن بعد"[1].

حيث هؤلاء القضاة مجبرون على تسيير إجراءات التقاضي الالكتروني بكل احترافية من تدوين ملف الدعوى الالكترونية إلى إثبات الحق موضوع الدعوى.

ب:امناء ضبط المواقع الالكترونية:إلى جانب القضاة نجد موظفين آخرين يتمثلون في مجموعة من الحقوقيين والمتخصصين أيضا بتقنيات الحاسوب والبرمجيات وتصميم إدارة المواقع الالكترونية،ونذكر منها: هم ممثلين في مجموعة الحقوقيين والمتخصصين أيضا بتقنيات الحاسوب والبرمجيات، وتصميم وإدارة المواقع الالكترونية، مؤهلين للعمل في هذا المجال ويمارسون واجبات عديدة في العمل القضائي والإجرائي من أهمها:

- تسجيل الدعاوى وإرسالها مع ما تتضمنه من أدلة واثبات، يمكن إرسالها بواسطة الماسح الضوئي والاحتفاظ بالأصل لغرض إرسال للمحكمة في حالة طلبها له.
- تجهيز جدول مواعيد الجلسات
- استيفاء الرسوم الكترونيا بإحدى وسائل الدفع الالكتروني
- الاتصال بأطراف الدعوى وتبليغه بالحضور في مواعيد انعقاد الجلسات بعد التأكد من الصفة"[2].

ت:ادارة المواقع والمبرمجين: يحتاج التقاضي الالكتروني لوجود فنيين مختصين في مجال إدارة المواقع والبرمجة وصيانة الشبكات والحاسب الآلي يعملون على الأجهزة التقنية ويستخدمون البرامج الالكترونية اللازمة لها ويتواجدون خارج قاعة المحكمة عادة أو في الأقسام المجاورة لها ومن أهم واجباتهم متابعة سير إجراءات المحاكمة ومعالجة الأعطال التي قد تحدث في الأجهزة والمعدات أثناء المرافعة وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث أخطاء فنية تتسبب في ارتباك العمل"[3]

---

1 اشرف جودة محمد محمود،المرجع السابق،ص77.

2حفيظ حليمة بالخير فيروز المرجع السابق،ص26.

3 اشرف جودة محمد محمود،المرجع السابق،ص81

حيث هؤلاء الأشخاص يجب أن يكون لهم تكوين عالي في مجال الإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال من اجل إدارة هذه المواقع بامتياز وكذا حمايتها.

الفرع الثالث: تقييم آلية التقاضي الالكتروني:

لكل تطور تكنولوجي جانبين جانب سلبي وجانب ايجابي،وهذا الأخير أي التقاضي الالكتروني يواجه الكثير من المعوقات والعيوب التي قد تؤثر سلبا على إجراءات التقاضي ويضع حقوق المتقاضين في خطر عكس ذلك فللتقاضي الالكتروني العديد من الايجابيات التي تميزها عن القضاء التقليدي.

أولا: معوقات التقاضي الالكتروني:

ظهور أعمال القرصنة على أجهزة الحاسوب ومحاولات خرق تلك الأجهزة بالإضافة لانتشار الفيروسات في الأجهزة الالكترونية.[1]

إن هذه الظاهرة حتما تؤدي إلى إعاقة العمل الالكتروني علما أن العمل القضائي يكون متحديا للزمن فهذه الفيروسات البعض منها يؤدي إلى تلف الأجهزة ومنا يؤدي إلى تعطيلها وبطأها فتمس هذه الآلية بضمانات المحاكمة العادلة.

وقد ذهب جانب آخر إلى القول أن حتى مبدأ المساواة بين الخصوم والذي يعد من مبادئ المحاكمة العادلة قد تم هدره بموجب هذه الآلية وذلك لاحتمال عدم توفر احد الخصوم على الوسائل والإمكانيات اللازمة من اجل إجراء المحاكمة عن بعد.[2]

ثانيا: إيجابيات التقاضي الالكتروني:

- توفير الوقت والجهد على القضاء والمتقاضيين وأعوان العدالة وإضافة إلى السرعة في التنفيذ والمساهمة في تخفيف العبء على المتقاضيين والأجهزة القضائية.

1 خدوسي سعيدة،بوتاتة حسيبة،استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في إجراءات التقاضي مذكرة تخرج ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة،الجزائر،2021-2022،ص29.

2المرجع نفسه،ص30.

- تقليل الإجراءات عن طريق تحسين الأداء واستعمال الوسيط الالكتروني،بالإضافة إلى رفع مستوى الأداء للمحاكم القضائية ذلك أن نظام المحكمة الالكترونية يجعل سجلات المحكمة أكثر أمانا لان الوثائق والمستندات الالكترونية أكثر مصداقية من العادية فمن السهل اكتشاف أي تغيير أو تحوير إضافة لسهولة الاطلاع عليها والوصول لها[1].
- تخفيف التكاليف وذلك من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات مما يعني عن وجوب توفير الموارد البشرية والمادية بنفس الشكل المكثف الذي يعرفه العمل التقليدي[2].
- يوفر التقاضي الالكتروني السرية التامة في تداول ملفات الدعاوى القضائية والمحافظة على المعلومات والأسرار التي يخشى الأطراف من إفشائها للعامة"[3].

المطلب الثالث: تجارب الدول في تطبيق التقاضي الالكتروني

اتخذت معظم الدول المتطورة والدول السائرة في النمو خطوات ملموسة في تحقيق التقاضي عن بعد أو التقاضي الالكتروني والتوجه إلى تطبيق العصرنة في قطاع القضاء وكذا تطبيق نظام المحكمة الالكترونية.

الفرع الأول: تجارب الدول المتقدمة في تطبيق التقاضي الالكتروني

أولا: نظام المحكمة الالكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية

تشير الإحصائيات التي أجراها المركز القضائي الفدرالي الأمريكي إلى أن حوالي 25% من المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تمتلك تكنولوجيا عالية تجعل نظام المحكمة الالكترونية واقعا ملموسا والمسئول عن التقنية التكنولوجية في قاعة المحكمة هو عضو من هيئة المحكمة تستند إليه المحكمة مهمة تشغيل قاعة المحكمة من الناحية التكنولوجية والإشراف والصيانة حيث يتم رفع الدعوى بالطريق الالكتروني في الولايات المتحدة

1 المرجع نفسه،ص31.

[2]خدوسي سعيدة،بوتاتة حسيبة المرجع السابق،ص30.

[3]خدوسي سعيدة،بوتاتة حسيبة،المرجع السابق،ص31.

الأمريكية عبر موقع خاص مملوك لشركة خاصة مقرها الرئيسي مدينة " Santa Barbara""بولاية كاليفورنيا بدأت في تشغيله في سبتمبر 1999[1].

ثانيا: ألمانيا:

في ألمانيا "تم استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في تقديم الخدمات الالكترونية في كيفية اللجوء إلى الوسائل البديلة لتسوية المنازعات وفي مجال العقارات في حالة بيعها إجباريا في المزاد العلني وتسجيل الشركات وكافة الخدمات القانونية بدئا من المعلومات بشأن القوانين والتشريعات ونماذج التسجيل على البوابة الالكترونية لتقديم الخدمات القانونية حيث بلغ عدد المترددين على المواقع 4.1 مليون شخص يوميا خاصة فيما يتعلق بالمعاملات مع مكتب الشهر والسجل التجاري"[2].

ثالثا: سنغافورة:

من التجربة الألمانية في أوروبا إلى قارة آسيا حيث خطت سنغافورة خطوات ثابتة في التطور جميع المجالات منها وخاصة التطور التكنولوجي الذي انعكس بالإيجاب على قطاع القضاء.

تأسست في سنغافورة عام 2000 أول محكمة الكترونية متخصصة في فض المنازعات المتعلقة بالتجارة والتعاملات الالكترونية على شبكة الانترانت.حيث يقدم الطرفان عنوان بريدي وعنوان حقيقي في منزله أو شركته وذلك بالدخول إلى موقع المحكمة وتعبئة الاستمارة الخاصة بتقديم الشكوى واقتراح ما يراه حل، والتعرف على رقم قضيته الكترونيا.وبعد استلام المحكمة طلبه ترسل إلى الطرف الآخر (المدعي عليه)[3].

رابعا: البرازيل:

---

1 اشرف جودة محمد محمود،المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر،مجلة الشريعة والقانون،العدد35،ج3(2020)،كلية الشريعة والقانون بدمنهور – جامعة القاهرة،مصر،ص36.

2 المرجع نفسه،ص37.

3 المرجع نفسه،ص39.

رغم وجود البرازيل في أمريكا اللاتينية التي تعتبر من الدول الضعيفة اقتصاديا مقارنة بدول أمريكا الشمالية والجنوبية، إلا أن من الناحية التكنولوجية شهدت قفزة كبيرة انعكست على بعض القطاعات بالإيجاب.

يعتمد نظام التقاضي الالكتروني في البرازيل على استخدام برنامج حاسوبي يعتمد على الذكاء الاصطناعي يسمى بالقاضي الالكتروني،صممه القاضي **فالس فيوروزا** عضو محكمة الاستئناف العليا في ولاية اسبيريتو سانتو،كجزء من خطة يطلق عليها " العدالة على عجلات "،هذا البرنامج يوجد على جهاز حاسوب محمول يحمله قاض متجول، الهدف منه سرعة المساعدة في تقييم شهادات الشهود وتدقيق الأدلة بطريقة عملية في مكان وقوع الجريمة.[1]

إن التطور التكنولوجي الفائق في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحكم فيه

في الدول المتطورة أدى إلى التفكير في تطوير مرفق القضاء من قضاء تقليدي إلى قضاء الكتروني،حيث هذه الدول الأجنبية سعت إلى تطوير البنية التحتية للاتصالات وكذا تطوير الأجهزة والبرمجيات المستعملة بالإضافة إلى ذلك الكفاءة البشرية الساهرة على التحكم في هذه الوسائل.

الفرع الثاني: تجارب الدول العربية في تطبيق التقاضي الالكتروني

سعت بعض الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات جديدة في مجال القضاء،وهو الانتقال التدريجي من القضاء التقليدي إلى الاستعمال الجزئي للقضاء الالكتروني ،حيث نبين بعض تجارب الدول العربية في هذا المجال.

أولا: الإمارات العربية المتحدة:

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة في نطاق تنفيذ الأهداف الكبرى لميثاق إصلاح الجهات العدلية إلى تحديث الإدارة القضائية لتحقيق الغايات الاستراتيجية للدولة بالتحول الرقمي للمعاملات بالنظر إلى ما يقدمه استخدام التقنيات الحديثة في وسائل الاتصال من قيمة مضافة لأداء مرفق القضاء في مجال الفعالية الشفافية أو تطوير جودة الخدمات

[1] اشرف جودة محمد محمود المرجع السابق،ص40.

المقدمة للإطراف،وتمثل المحكمة الرقمية إحدى استراتيجيات قطاع القضاء ضمن الاستراتيجية العامة سنة2020[1].

ثانيا: المملكة العربية السعودية:

اتخذت المملكة العربية بعض الخطوات الجادة في سبيل تطبيق نظام التقاضي الالكتروني، وتعتبر محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية تعمل بنظام القاضي الالكتروني باستخدام النظام الشامل ابتداء من التسجيل الالكتروني للدعوى القضائية وإجراء الإعلان الالكتروني وانتهاء بإصدار الحكم القضائي.

حيث تقوم المحكمة باستلام عريضة الدعوى من خلال دخول المدعي إلى موقع المحكمة لتسجيلها الكترونيا ثم تتابع سير إجراءات التقاضي في المحكمة الكترونيا وتنتهي بإصدار الحُكُم في آخر جلسة[2].

باستثناء بعض دول الخليج كالإمارات والعربية السعودية وبعض دول شمال إفريقيا منها الجزائر سعوا إلى تطبيق نظام التقاضي الالكتروني مؤخرا واغلبهم لم يحققوا خطوات جادة قد يرجع ذلك لأسباب عدة منها الخوف من عواقب التكنولوجيا المتطورة وعواقب هذه التقنيات الحديثة وقد يكون كذلك عدم تقبل العقل البشري المسير لقطاع القضاء هذه الآلية الجديدة أو نُدرة الكفاءات.

المبحث الثاني: عصرنة قطاع العدالة

لاشك أن قطاع العدالة في الجزائر خطا خطوات ثابتة من أجل رفع التحدي لتطويره ودخول عالم الرقميات من بابها الواسع في ظل التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والإعلام وهذا من أجل تقديم خدمات لمرتفقي قطاع العدالة في ظروف أحسن وجعلها في مستوى التطلعات ،وهذا اعتمادا على التكنولوجيا،

1اشرف جودة محمد محمود، المرجع السابق،ص41.

2اشرف جودة محمد محمود المرجع السابق،ص44.

في الجزائر سعى المشرع إلى عصرنة قطاع العدالة وذلك بما جاء به في قانون 13-05 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة وهذا من اجل مسايرة التطور الرقمي والإدارة الرقمية وتحقيقا بما يسمى عصرنة قطاع العدالة

حيث سنبرز في الإطار المفاهيمي لعصرنة قطاع العدالة وكذا دور التقاضي الالكتروني في التأثير على هذه العصرنة بالإضافة إلى التحديات التي يوجهها قطاع العدالة في هذه العصرنة واستنادا إلى ما تم ذكره قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب للضرورة جاءت كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم عصرنة قطاع العدالة

إن العصرنة في جميع المجالات تصب في تقديم الخدمات الأفضل والإستراتيجية التي اعتمدتها قطاع العدالة بالموازاة مع عصرنة في أغلبية القطاعات، هو تقديم خدمات باستعمال التكنولوجيا الحديثة وترقى إلى مستوى تطلعات لمرتفقي قطاع العدالة وسنتطرق في ها المطلب إلى ثلاث فروع مفهوم العصرنة وأهدافها **(الفرع الأول)**،مبادئ عصرنة قطاع العدالة **(الفرع الثاني)**،واستراتيجيات عصرنة قطاع العدالة **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول: أهداف عصرنة قطاع العدالة

أولا: تعريف العصرنة

العصرنة لغة: جعل الشيء عصريا متماشيا مع روح العصر، تطوير مؤسسة أو منظمة يجب علينا عصرنة أفكارنا.[1]

العصرنة اصطلاحا: تعرف العصرنة أنها تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة وإنجاز المعاملات الإدارية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية بواسطة استثمارات التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات[2].

كما يقصد أيضا بعصرنة قطاع العدالة تلك المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل تحويل العمل التقليدي الورقي إلى عمل الكتروني.[1]

1 أحمد مختار معجم اللغة العربية المعاصر دار الكتب العلمية،بيروت،دت،ص1580.

2 ناصر عبد الحكيم بوراسعماد عصرنة قطاع العدالة بين النص والتطبيق مذكرة تخرج ماستر جامعة الشهيد العربي التبسي،تبسة،الجزائر،2022-2023،ص8.

بالإضافة إلى ذلك يقصد بالعصرنة عملية التكيف مع التحولات من خلال تبني وسائل وأساليب تسيير حديثة ونمط ثقافة تنظيمية جديدة.[2]

إن العصرنة بمفهوم التعريفين اللغوي والاصطلاحي ما هي إلا تسهيل وتيسيرا للمعاملات وترقية فن المعاملات بين الإدارة ومستخدميها بما تقتضيه إمكانيات التكنولوجية المتاحة في العصر.

ثانيا أهداف عصرنة قطاع العدالة

من أهداف عصرنة قطاع العدالة نذكر منها:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل حسب نص المادة01[3]من قانون 15-03،حيث تعمل هذه المنظومة على الحماية التقنية للمعطيات[4] المتعلقة بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها وكذا الجهات القضائية للنظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع[5].
- إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بطريقة الكترونية،إذ يمكن أن يتم تبليغ وإرسال الوثائق والإجراءات القضائية والمستندات بالطرق الالكترونية وفقا للشروط والكيفيات المحددة للقانون [6]،ويجب أن تتضمن الوسائل التقنية المستعملة في إرسال العقود والوثائق بالطريق الالكتروني ما يأتي:[7]

1مفيدة مقورة،عصرنة قطاع العدالة في الجزائر: دراسة في الانجازات وتشخيص المعوقات جامعة قسنطينة 3،الجزائر ،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات،المجلد7،العدد2،ديسمبر 2021،ص71.

2فرطاس فتيحة عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 2،العدد 15،سنة 2016،ص313.

3 المادة 1 من القانون 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة جريدة رسمية عدد 05،لسنة 2015.

4 المادة 2 من القانون نفسه.

5 المادة 3 من القانون نفسه.

6 المادة 9 من نفس القانون.

7 المادة 10 من نفس القانون.

- استخدام تقنية المحادثة عن بعد في الإجراءات القضائية ويتم ذلك إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة إذا يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، وفقا للأحكام المنصوص عليها في القانون 15-03 ،ويجب أن تتضمن الوسيلة المستعملة سرية الإرسال وأمانيته،ويتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات كما تدون تصريحات كاملة وحرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف بالملف وأمين الضبط[1].
- دقة البيانات إذ أن إدخال البيانات بطريقة الكترونية، يسمح بالحصول واسترجاع المعلومات بدقة بدلا من الأخطاء التي تتخلل عملية ملأ الخانات ورقيا وبالتالي تجنب عملية الوقوع في الخطأ[2].

الفرع الثاني: مبادئ عصرنة قطاع العدالة

من أهم مبادئ عصرنة قطاع العدالة ما يلي:

1-**تقديم أحسن الخدمات للمواطن** :" أي جعل المواطن محور العملية الإدارية من خلال خلق بيئة عمل تتميز بمختلف الكفاءات والمهارات المؤهلة لاستخدام مختلف التكنولوجيا الحديثة"[3].

2-**التركيز على النتائج:** "يكون تركيز الإدارة الالكترونية ،منصبا على تحويل الأفكار إلى نتائج ملموسة من طرف المواطنين من خلال تخفيف العبء عليهم من حيث (الجهد،المال،الوقت) وضمان استمرارية الخدمة(7 أيام/7 أيام و 24 ساعة/24 ساعة)، بالإضافة إلى التركيز على جودة هذه المخرجات وملائمتها للاحتياجات على مدار الزمن"[4].

---

1 المادة 14 من نفس القانون

2مفيدة،مقورة،مرجع سابق،ص71.

3غلاب وسيلة الإدارة الالكترونية وأثرها على أداء العمل الإداري في قطاع العدالة مذكرة تخرج ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج،الجزائر ،2021-2022،ص29.

4 المرجع نفسه،ص29.

3-**سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع:**أ"ن يكون تطبيق الإدارة الالكترونية فعالا إلا إذا كان متاحا لجميع المواطنين، وقدرة الحصول والاستعمال الجيد لتقنيات الإدارة الالكترونية في جميع المنازل والمدارس... الخ، لكي يتمكن المواطن من تحقيق التواصل بينه وبين ما توفره الإدارة الالكترونية من خدمات"[1].

4-**تخفيض التكاليف:**"وذلك من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وتعدد المتنافسين على تقديم الخدمات يؤدي حتما إلى تخفيف التكاليف"[2].

5- **التغير (التحديث المستمر):** وهو مبدأ أساسي من مبادئ الإدارة الالكترونية، إذ تسعى باستمرار وانتظام لتحسين مستوى الأداء وجودة الخدمات من اجل كسب رضا الزبون أو بقصد التفوق على المنافسين[3].

الفرع الثالث: استراتيجيات عصرنة قطاع العدالة

عندما نتحدث عن استراتيجيات عصرنة قطاع العدالة، يمكننا التحدث عن المحاور الكبرى لإصلاحها، فهذه الاستراتيجية هي استراتيجية اجتماعية محضة جسدها الدستور الجزائري مستدركا النقائص المسجلة في القطاع ومدى تطبيق الرؤية المستقبلية تماشيا مع روح العصر.

أولا: مراجعة وتطوير المنظومة التشريعية:"تتمثل في تكييف التشريع الوطني مع المقاييس الدولية ومع الالتزامات الدولية للجزائر وخصوصا في مجال حقوق الإنسان وكذا تكييفه مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة داخل المجتمع الجزائري"[4].

ثانيا: إحداث منظومة معلوماتية مركزية داخل وزارة العدل: حيث تسمح بالإشهاد على صحة مختلف الوثائق الالكترونية،وتتعلق المنظومة بجميع نشاطات وزارة العدل والمؤسسات التابعة

1 المرجع نفسه،ص29.

2 المرج نفسه،ص30.

3 المرجع نفسه،ص30.

4بن ماحي الشيخ واقع إصلاح قطاع العدالة (1999-2018)،مذكرة تخرج ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر،سعيدة،الجزائر،2017-2018،ص46.

لها بالإضافة إلى مختلف الجهات القضائية للنظامين القضائيين العادي والإداري ومحكمة التنازع.[1]

"كما يمكن أن تمهد جميع الوثائق والمحررات القضائية التي تسلمها الوزارة وكذا المؤسسات التابعة لها وكذا الجهة القضائية المختصة بتوقيع الكتروني تكون علاقة بالمحرر الأصلي مضمونة عن طريق وسيلة تحقق موثوقة[2]".وهو ما يعرف بالتصديق الالكتروني ويكون هذا التصديق صحيحا متى كانت هوية الموقع صحيحة وأكيدة"[3].

ثالثا: الوضع تحت المراقبة الالكترونية (السوار الالكتروني):يتمثل الوضع تحت المراقبة الالكترونية في حمل الشخص المحكوم عليه طيلة مدة العقوبة أو الجزاء المتبقي منها خارج المؤسسة العقابية سوار الكتروني يسمح بمعرفة تواجده في مكان معين ولمدة محددة مع إخضاعه لعدد من الالتزامات ومراقبته وتنفيذها الكترونيا عن بعد"[4].

في استيتراتيجية بعض الدول في عصرنة قطاع العدالة استعملت عدة دول السوار الالكتروني منها كندا وأمريكا وهولندا وفرنسا ونيوزيلندا حيث تم تجريبه في أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1983.

وتجربته في الجزائر حيث هذا الإجراء جاء في القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1439هـ،الموافق ل30 جانفي من سنة 2018 المتمم للقانون 05-04 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 هـ الموافق ل 06 فبراير 2005 والمتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين"[5].

رابعا: المحاكمة عن بعد: هو نظام جديد يعتمد على تقنية الصوت والصورة داخل أروقة المحاكم بفضل شبكة الألياف البصرية التي تم بها ربط كل المحاكم والمجالس والمؤسسات

1بالحارث لندة ،عصرنة قطاع العدالة جامعة أكلي محتد اولحاج- البويرة-الجزائر،

2 المادة 04 من القانون 15-03،مرجع سابق.

3 المادة 05 من القانون رقم 15-03،مرجع سابق.

4بوضياف مليكة خالدي عبد الرحمان،التحول إلى الإدارة الالكترونية في ظل إستراتيجية عصرنة قطاع العدالة في الجزائر مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية العدد السابع جوان 2022.جامعة الشلف -الجزائر-ص151.

5 المرجع نفسه،ص152.

العقابية عبر كامل التراب النظري مما يسمح بالتحادث المرئي عن بعد في مجال التحقيقات القضائية كسماع الأطراف والتحقيق معهم عن بعد أو أثناء سير المحاكمات كسماع الشهود والخبراء المتواجدين في أمكنة بعيدة...[1] الخ.

خامسا: اعتماد خدمة الشُّباك الالكتروني: الشباك الالكتروني هو نافذة الكترونية على مستوى جميع الجهات القضائية يمكن للمتقاضين أو وكلائهم من الاطلاع على مسار الملف القضائي المتواجد ليس في الجهة ذاتها فقط وإنما في جهات قضائية أخرى والإجراءات المتخذة بصدده آليا دون أن يكلف ذلك عناء التنقل وحتى الطعن بالنقض يمكن أن يجري عن بعد على مستوى المجالس القضائية"[2].

سادسا: اعتماد قاعدة معطيات مركزية للبصمة الوراثية: استجابة للتطورات التي يشهدها العالم في استعمال الوسائل العلمية في مجال الإثبات شرعت وزارة العدل في إنشاء ووضع حيز الخدمة قاعدة معطيات خاصة بالبصمة الوراثية تسمح بحفظ جميع البصمات الوراثية المتحصل عليها من تحليل العينات البيولوجية الخاصة بالمشتبه فيهم والأشخاص المتوفين ومجهولي الهوية وضحايا الإجرام والمفقودين ... الخ"[3].

للبصمة الوراثية عدة تعاريف ومفاهيم حيث أنها أهم وسيلة للإثبات الجيني وأصبح من الواجب الاعتماد عليها في عصرنة قطاع العدالة.

حيث عرف المشرع الجزائري في المادة الثانية من الفقرة 1 من القانون03/16 المؤرخ في 2016/06/19 " البصمة الوراثية هي التسلسل في المنطقة غير المشفرة من الحمض النووي "[4].

1بوضياف اسمهان،عصرنة قطاع العدالة مجلة الفكر القانوني والسياسي المجلد السادس العدد الثاني،2022،جامعة محمد بوضياف المسيلة،202/11/02 ،،ص277.

2 بوضياف أسمهان،المرجع السابق،ص276.

3بوضياف اسمهان،المرجع السابق،ص278.

4 القانون 03/16،المؤرخ في 2016/06/19،المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص،،ج.ر،العدد37،بتاريخ2016/06/22.

كان لزاما على وضع عدة استراتيجيات لعصرنة قطاع العدالة، فمن الواجب اتخاذ إجراءات تقنية تواكب العصر والتي أفرزتها التكنولوجيا وكذا إجراءات تشريعية لإعطاء الشرعية لجميع الإجراءات المتخذة.

المطلب الثاني: دور التقاضي الالكتروني في عصرنة قطاع العدالة

إن إجراءات التقاضي الالكتروني ساهمت في تحسين وعصرنة قطاع العدالة ،حيث هذه التقنية كانت ايجابية في عدة مجالات:

الفرع الأول: مساهمة التقاضي الالكتروني في تحسين كفاءة النظام القضائي

1-سرعة مباشرة الإجراءات وانجازها: إن السرعة التي تتسم بها التكنولوجيا في إدارة وظائفها تضمن قيام القاضي بمهمة الفصل في المنازعة التي تقدم إليه على نحو سريع مما يؤد إلى تلاقي تأخير البت فيها والتي قد ترجع إلى استخدام القاضي الآليات تقليدية في التحقيق والدعوى ونظرها.

- تؤدي تكنولوجيا المعلومات إلى سرعة مراجعة وقيد صحف الدعاوي والطعون.
- تعتبر التكنولوجيا إلية اتصالات رسمية وسريعة لتداول الأوراق والمستندات المتعلقة بالقضية بن المحاكم والجهات التابعة لها.
- تعمل الوسائط الرقمية على توفير المعلومات عن القضايا بشكل دقيق ومتكامل للقاضي في زمن قياسي ومن ثم يتوافر للقاضي قاعدة معلومات (التشريعات- أحكام القضاء-أراء فقهية).
- تكوين نماذج أحكام معدة مسبقا في المكتبة الرقمية يستطيع القاضي من خلالها اختيار الحكم المناسب لظروف وملابسات القضية المعروضة عليه.

2-تيسير إجراءات اللجوء إلى القضاء

- سرعة رفع الدعوى وقيدها ومتابعتها رقميا بالنسبة للخصوم أو ممثليهم وإبداء طلباتهم في الوقت المناسب.

- استخدام تكنولوجيا المعلومات يحقق الأمان للمتقاضين عن طريق توثيق طلباتهم ودفوعهم ومذكراتهم بما لا يسمح بالتلاعب في الصياغة لأي شخص آخر

الفرع الثاني: مساهمة التقاضي الالكتروني في تعزيز الشفافية:

1- بالنسبة للخصوم أو من يمثلهم:

- يحقق استخدام الوسائط الرقمية في العملية الإجرائية بالنسبة للخصوم أو من يمثلهم إلى الزيادة في شفافيتها ودلك عن طريق التقديم الرقمي للمستندات والأوراق المتعلقة بالقضية والاطلاع عليها رقميا من قبل الخصوم أو من يمثلهم وكذا المعرفة رقميا بالقرارات القضائية الصادرة فيها دون الذهاب إلى المحكمة وهذا يؤدي إلى مراقبتهم للقضية ومتابعتها بصفة مستمرة وفي كل وقت في اليوم الواحد.
- إنشاء المحاكم مواقع رقمية بها كافة المعلومات والبيانات

2- بالنسبة لجهات القضاء والمحاكمة

- إدارة مرفق القضاء رقميا تزيد شفافية من خلال التقارير لتقييم أداء المحاكم لمعرفة حجم العمل ونطاقه في العام الواحد أو نوعية معينة من العدالة أو في عدد الأحكام الصادرة فيها أو التي لم تصدر أو عدد الأحكام غير المنهية للخصومة أو المنهية فيها أو حجم الانجاز فيها.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه عصرنة قطاع العدالة

إن عصرنة قطاع العدالة ليس بالأمر السهل، حيث التوجه إلى هذا المبتغى يستلزم تحديات كبيرة في ظل وجود عدة معوقات وعراقيل التي تقف في طرق عصرنة قطاع العدالة.

الفرع الأول: التحديات التقنية والمالية:

أولا: التحديات التقنية: من خلال توافر ما يلي:

- توافر العتاد والوسائل الالكترونية،ونقصد بها:
- عتاد الحاسوب ولواحقه: أي البنية التحتية للأعمال الالكترونية مهما كانت طبيعتها أن تمتلك احدث ما توصل إليه صانعوا العتاد في العالم.

- برمجيات النظم وبرمجيات التطبيقات: أي البنية التحتية للأعمال الالكترونية،وتشمل مجموعة الخدمات والمعلومات ومختلف برمجيات النظم التشغيلية للشبكات وبرمجيات التطبيقات التي يتم من خلالها تشغيل عتاد الحاسوب وانجاز وظائف الأعمال الالكترونية"[1].

الفرع الثاني: التحديات القانونية:هم من خلال سن مجموعة من القوانين التي تتماشى والتحول نحو إدارة الكترونية ناجحة والتخلي تدريجيا عن نمط التقليدية أي يجب على أي دولة وقبل البدء بالتعاملات الالكترونية لأعمالها أن تراعي ضرورة خلق بيئة تشريعية ملائمة ومناخ قانوني يستجيب لمتطلبات الإدارة الالكترونية ويسهل معاملاتها ويضعها موضع الاعتراف الوطني والدولي إضافة إلى القضايا الخاصة بتدابير الأمن والحماية السرية، وذلك يجب على المنظمات أن تقوم بعملية مسح وتمحيص شامل لكل الأنظمة"[2] والقوانين لديها وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- إعطاء المشروعية للأعمال الالكترونية.
- تحقيق سهولة الوصول للمعلومات، ووضوح الإجراءات التي تحكم هذه العملية.
- تحقيق الأمن الوثائقي وخصوصية سرية المعلومات.
- وضع الأطر القانونية والتشريعية اللازمة للإدارة الالكترونية وتحديثها وفقا للمستجدات"[3].

1 نجم عبود نجم ،الادارة الالكترونية(الاستيراجية والوظائفوالمشكلات)،دارالمريخ،الرياض،السعودية(د،ط)2004،ص54.

2مرزاقة وسيلة قبائلي الإدارة الالكترونية في الجزائر عصرنة قطاع العدالة نموذجا مذكرة تخرج ماستر جامعة محمد البشير الابراهيمي،برج بوعرريج،الجزائر-2022-2023،ص18.

3 المرجع نفسه،ص18.

الفصل الثاني

التنظيم القانوني للتقاضي الالكتروني في الجزائر

الفصل الثاني: التنظيم القانوني للتقاضي الالكتروني في الجزائر

يعتبر التنظيم القانوني لأي مؤسسة هو الأساس في ترقيتها وحسن سيرها وتنظيمها، ففي إطار عصرنة قطاع العدالة شهدت الجزائر تطورا تكنولوجيا كبيرا، حيث ظهرت بوادر إصلاح العدالة بإصدار المرسوم الرئاسي رقم 99-234 المؤرخ في 199/10/19 المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح العدالة وتعدى ذلك إلى إصدار أيضا مجموعة من المراسيم التنفيذية المختلفة منها المرسوم التنفيذي رقم 02-410 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل، وكذا صدور المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المتضمن نفس الإطار حيث نصت هذه المراسيم على إنشاء مديريات ولجان متخصصة في مجال النهوض بوزارة العدل والقضاء وفي هذا الفصل نتطرق إلى التشريعات المنظمة للتقاضي الالكتروني وما شابه ذلك.

المبحث الأول: تجربة الجزائر في ترقية التقاضي الالكتروني والخدمات

اندرج مشروع الجزائر الالكترونية سنة 2013 ، من اجل التنمية الشاملة في جميع القطاعات باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وحضي قطاع العدالة بالاهتمام الكبير في هذا المجال، فشهد قطاع العدالة عدة قوانين من اجل ترقيته وتطويره باستعمال التكنولوجيا الحديثة، وفي هذا المبحث نتطرق إلى تجربة الجزائر في هذا المجال،حيث نتطرف إلى مطالب منها المطلب الأول تحت عنوان الإطار القانوني للتقاضي الالكتروني في الجزائر وإجراءاته، ثم نعرج إلى المطلب الثاني الذي هو بعنوان ..... والمطلب الثالث بعنوان السلبيات وايجابيات التقاضي الالكتروني.

المطلب الأول: الإطار القانوني للتقاضي الالكتروني في الجزائر و إجراءاته.

ظهرت بوادر إصلاح مرفق القضاء بإصدار المرسوم الرئاسي رقم 234–99 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999 المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح العدالة. وظهرت أيضا عدة مراسيم وقوانين أخرى متعلقة بإصلاح العدالة.

فبعد إصلاح مرفق القضاء معتمدا على القوانين والمراسيم، حيث سعت الجزائر تماشيا مع التطور التكنولوجي والرقمي تطبيق مشروع الجزائر الالكترونية وكان هذا سنة 2013، لكن لم يتجسد أي نص إلا في سنة 2014.

الفرع الأول: التشريعات المنظمة للتقاضي الالكتروني في الجزائر

- "الجلسة الثامنة والعشرين للمجلس الشعبي الوطني المنعقد يوم 28 ديسمبر 2014 أين تم مناقشة مشروع قانون يتعلق بعصرنة العدالة وثار النقاش حول هذا القانون بشأن المواد 09و10و12و15،مركزة على الجانب الشكلي المتعلق بالصياغة اللغوية للمواد بالإضافة للطابع الجوزي لأغلب مواد هذا القانون"[1].

1أمال قادري،المحكمة الالكترونية كآلية لإرساء وتطوير خدمات مرفق القضاء في الجزائر،حوليات قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية،المجلد17،العدد،01،جامعة الجيلالي اليابس–سيدي بلعباس–الجزائر،ص118.

- القانون 09-04 في المادة 13 منه الذي نص على إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها"[1]
- يعد القانون رقم 15-03 المؤرخ في 2015/02/01 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة من بين أهم التشريعات التي عززت في عصرنة خدمات قطاع العدالة فهو بمثابة البنية التشريعية الأولى وسند قانوني يسمح باستعمال الإعلام والاتصال في مجال القضاء وحسب المادة الأولى منه فهو يهدف بالدرجة الأولى إلى إرساء منظومة معلوماتية تسمح بتقديم الخدمات في وقت وجيز ومعالجة المعطيات الشخصية الكترونيا مثل: شهادة الجنسية وشهادة السوابق العدلية"[2].
- صدور القانون 15-04 الصادر في 01 فبراير والذي يحدد القواعد العامة والمتعلقة بالتوقيع الالكترونيين، والذي وضح الغموض الذي يكتنف صدور المحررات والوثائق الالكترونية"[3]،الصادرة عن الأجهزة التابعة لقطاع العدالة وكيفية معرفة مصدرها وجميع الأحكام الخاصة بالتصديق والتوقيع الالكترونيين..الخ"، وخاصة أن القانون 15-03 نص على التصديق الالكتروني في المواد من 04- إلى 08 منه.
- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي والذي جاء تدعيما للقانون رقم 15-03 خاصة فيما يتعلق بمسالة الأمن القانوني المتعلق بالمعلومات لكي يبدد المخاوف ويضبط الإطار العام لحماية الأشخاص الطبيعيين من خطر التعدي على معلوماتهم الشخصية"[4].كما صدر المرسوم

1قانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق 5 غشت سنة 2009،يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها،ج.ر.ج.ج،العدد47.

2 المرجع السابق، أمال قادري، ص118.

3 القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين،ج.ر.ج.ج،العدد06،الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

4المرجع السابق،أمال قادري،ص119

الرئاسي رقم 19-172 المؤرخ في 2019/06/06 الذي ألغى المرسوم الأول وحل محله[1]،ثم جاء المرسوم الرئاسي 21-439 المؤرخ في 2021/11/07 المتضمن إعادة تنظيم الهيئة"[2]

- ورود تقنية التقاضي الالكتروني في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري في الفصل السادس في حماية الشهود والخبراء والضحايا من الباب الثاني في التحقيقات بالكتاب الأول تحت عنوان " في مباشرة الدعوى العمومية وإجراء التحقيق "،وهذا ما نصت عليه المادة 65 مكرر 27 "يجوز لجنة الحكم تلقائيا أو بطلب من الأطراف سماع شاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان الهوية، كما في ذلك السماح عن طريق المحادثة المرئية عن بعد"[3].
- جوان 2020 تم إدخال نظام النيابة الالكترونية على موقع وزارة العدل www.mjustice.dz، حيث هذا النظام يسمح للمواطن أيا كان شخص طبيعي أو [4]معنوي إيداع شكوى لدلا النيابة الالكترونية،ويتم هذا عبر خطوات أولها الولوج إلى أرضية النيابة الالكترونية mjustice.dz.nyaba-e،المخصصة لهذا الغرض والمتاحة عبر موقع وزارة العدل"[5].

من خلال القوانين السالفة الذكر من أجل عصرنة قطاع العدالة، والأخص منها ترقية التقاضي الالكتروني في الجزائر فهذا الأخير قد حضي بأهمية بالغة كونه يؤدي وظائف هامة منها القضائية وكذا الإدارية بمجموعة من القوانين التي نظمته هذا بعد قطع أشواط كبيرة في ترقية مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال،فالقوانين كانت مختلفة منها قوانين للحماية وقوانين للتقاضي.

الفرع الثاني: إجراءات مسار التقاضي الالكتروني في الجزائر.

---

1 المرسوم الرئاسي رقم 19-172 المؤرخ في 3 شوال عام 1440 الموفق 6 يونيو 2019/يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها وتنظيمها وكيفيات سيرها،ج.ر.ج.ج،العدد37.

2المرسوم الرئاسي 21-139 مؤرخ في 1 ربيع الثاني عام 1443 الموفق 7 نوفمبر 2021،يتضمن إعادة تنظيم الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها،ج.ر.ج.ج،العدد86.

3المرجع السابق،أمال قادري،ص119.

4

5زعزوعة نجاة،لن قلة ليلى،المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،مجل04،عدد02،سنة 2021،ص 107-108.

أولا: رفع الدعوى وإرسال الوثائق والإجراءات القضائية الكترونيا: يعتبر أول إجراء للتقاضي الالكتروني هو رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة ودفع الرسوم القضائية حيث أن تسجيل الدعوى القضائية الالكترونية يكون في سجل الكتروني مخصص لقيد صحف الدعاوي من خلال موقع على شبكة الانترنيت يحمل عنوان معين يستطيع من خلالها لخصوم والمحامين الدخول إلى النظام لتسجيل الدعاوى القضائية وتسليم الوثائق والمستندات ودفع الرسوم القضائية بحيث يقوم المدعي بإعداد عريضة الدعاوى القضائية على قرصين مدمجين يملكان السعة ذاتها وكذلك المدعي عليه يقوم بإعداد لائحة ويقوم بإدخالها في الموقع"[1].وتجدر الإشارة أن:

- بعد إعداد العريضة يقوم المدعي بتوكيل محامي للدفاع عنه بشكل الكتروني عن طريق الربط الالكتروني مع أمين الضبط.
- أما بالنسبة لإرسال الوثائق والإجراءات نصت المادة 09 من القانون 13-03 المتعلق بعصرنة العدالة عن طريق التبليغ وإرسال الوثائق والمحررة أي بالطرق الالكترونية إلى جانب الطرق التقليدية المنصوص عنها ضمن قانوني الإجراءات المدنية والإدارية والجزائية وخصص الفصل الثالث من هذا القانون لتنظيم إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الالكتروني.
- التبليغ الالكتروني يعتمد على وسائل الكترونية كالبريد الالكتروني .

إن هذا الإجراء جد حساس حيث يعتمد على السرية التامة وسلامة الوثائق المرسلة، مما يستلزم استعمال تقنيات حديثة ومتطورة".[2]

ثانيا: متابعة الملف الكترونيا وإجراء المحاكمة عن بعد

حيث يتم متابعة ملف المتقاضي بموجب نظام إلي أُستحدث بغرض تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف عبء التنقل يتم بموجب هذا النظام بمجرد تسجيل الدعوى القضائية الحصول على رقم سري يتمكن من خلاله صاحب القضية الدخول إلى الموقع الالكتروني الخاص به

1 صورية غربي،نظام التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري،المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية،المجلد 18،العدد01، 2023،جامعة تيزي وزو- الجزائر،ص173.

2 المرجع نفسه،صص174.

ليرى مآل قضيته أذا كانت في المداولة والنظر أو تم تأجيلها أو حفظ الملف وغيرها وفي أي مستوى كانت في المحكمة أو المجلس أو على مستوى المحكمة العليا"[1].

إن إجراءات التقاضي الالكتروني في طي إجراءاتها تعتمد على السرية والأمان، كما أنها تتخللها إجراءات أخرى ضمن كل مرحلة.

المطلب الثاني: واقع التقاضي الالكتروني في الجزائر

فبعد الإطار القانوني الذي يعتبر احد الوسائل القانونية للتقاضي الالكتروني،هناك وسائل أخرى وهي الوسائل التكنولوجية التي تكون هذه الأخيرة دعامة لها،ومن بين هذه الوسائل نتطرق إليها في هذا المطلب في ثلاث فروع، حيث الفرع الأول شبكات الاتصالات والفرع الثاني الأنظمة الالكترونية وكذا الفرع الثالث قواعد البيانات.

الفرع الأول: شبكات الاتصالات

في الجزائر يعتبر المزود الوحيد والرسمي والمستغل الحقيقي لشبكات الاتصال هو مؤسسة اتصالات الجزائر، والذي تعتبر شبكات الاتصالات حكرا له، حيث توفر شبكات الاتصالات خدمات متنوعة منها:

أولا: الخدمات الهاتفية: منها

- جمع وإنهاء الحركة الملكية الفكرية (الصوت والبيانات)
- ترابط الشبكات مقسم فرعي
- الترابط بين مشغلي الشبكات الثابتة والمتحركة BTI نوع جي اس ام والمحمولة يو ام تي اس دائرة الترابط Audiotel
- الوصل بين مراكز الاتصال

ثانيا: خدمة البيانات: منها

- خدمة النطاق العريض (خط المشترك الرقمي– غير المتماثل)
- نقل البيانات

1 المرجع نفسه،ص175.

- خدمة الشبكات الخاصة الافتراضية[1]

ثالثا: خدمة الفيديو والوسائط المتعددة

- ترابط خوادم الفيديو
- ترابط شبكات المستقبل(بروتوكول التطبيقات السلكية المحمولة)
- خدمة الوسائط المتعددة(الفيديو حسب الطلب، والتطبيب عن بعد، ومؤتمرات الفيديو، مراكز الاتصال...)[2]

حيث تختص هذه الوسائل بالمرونة وسرعة نقل البيانات وموثوقة وخدمة دائمة

الفرع الثاني: الأنظمة الالكترونية وقواعد البيانات : الغرض من هذا هو تسهيل النقل الالكتروني أي إنشاء أنظمة الكترونية وقواعد بيانات لتسهيل إجراءات التقاضي الالكتروني وكذا الإثبات.

أولا: السجلات الالكترونية: يجب أن يتم سجل الكتروني لكل محكمة الكترونية يحتوي على قاعدة بيانات لكل دعوى، والسجل لإلكتروني هو عبارة عن قاعدة بيانات على الشبكة الداخلية لكل محكمة يتم من خلالها قيد بيانات الدعوى، أو إعطائها رقما معلوماتيا متسلسلا، بحيث يمكن أن يستخرج من هذا السجل ملف الدعوى الالكترونية الذي هو عبارة عن برنامج حاسوبي يحتوي على نوعين من الحفظ التقني

- النوع الأول: المستندات والوثائق ولوائح الادعاء التي أرسلت من المتقاضين.
- النوع الثاني: هي محاضر الكترونية يتم تدوين كافة إجراءات المحاكمة بداخلها وفق آلية مباشرة للتدوين التقني، وبعد اكتمال تصميم ملف الدعوى ترسل عبر الشبكة الداخلية إلى مكتب المتابعة لقاضي المعلومات ليتم عرضها في موعد الجلسة الجدد بناء أسس وآليات برمجية"[3]

ثانيا: التجهيز التقني: يجب أن يتوافر لهذا التجهيز التقني نظام تأمين كامل يوفر الحماية الكاملة للنظام والمعلومات والبيانات، كما يتعين أن يكون هناك نظام للصيانة وإصلاح

---

[1]- موقع : : https://www.mjustice.dz/ar/ شوهد يوم 2024-05-28. على الساعة 23.14.

[2]موقع الكتروني: https://www.mjustice.dz/arشوهد يوم 2024/05/28 على الساعة 11.57

84- اشرف جودة محمد محمود،المرجع السابق،ص3.98

الأعطال واكتشاف الاختراقات وإجهاضها، ولا يكفي اقتناء الأجهزة والوسائل والمعدات وفقا لأحدث التقنيات عند إنشاء المحكمة الالكترونية، بل يجب العمل على مواصلة التحديث المستمر للأجهزة والبرامج والشبكات أولا بأول، حيث أن التطور والإبداع في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تتسارع يوما بعد يوم"[1].

أي على القائمين على تسيير إجراءات التقاضي الالكتروني أن يكونوا سباقين لعصرهم في، ومتابعين لكل تطور يحدث.

المطلب الثالث: تقييم تجربة الجزائر في ترقية التقاضي الالكتروني والخدمات.

سعت الجزائر في ترقية التقاضي الالكتروني بتطوير البنى التحتية من اجل ترقية قطاع العدالة وإيصاله إلى مصاف الدول المتطورة تماشيا مع التطور التكنولوجي.

الفرع الأول: المزايا المحققة للجزائر في ترقية التقاضي الالكتروني

أولا: نحو تجسيد عدالة رقمية

- اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي، وفقا للقانون رقم 15-03، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، من خلال استحداث مركز شخصنه الشريحة للإمضاء الإلكتروني وإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني، وتمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع، من إمهار الوثائق الإدارية والمحررات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق، بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد"[2].
- تمكين المواطن من استخراج القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية ممضاتين إلكترونيا، عبر الإنترنت.
- تمكين الجالية الجزائرية بالخارج من الحصول على شهادة الجنسية، ممضاة إلكترونيا، وذلك عبر الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج.

1اشرف جودة محمد محمود،المرجع السابق،ص98

2- :https://www.mjustice.dz/ar/ , مرجع سابق.

- تمكين الجالية الجزائرية بالخارج والأجانب الذين سبق لهم الإقامة بالجزائر من الحصول على القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية، ممضاة إلكترونيا، وذلك عبر الممثلات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج.
- إتاحة الإمكانية للمحامين لسحب النسخة العادية من الأحكام والقرارات القضائية الموقعة إلكترونيا، عبر الإنترنت
- توفير خدمة سحب النسخة العادية للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة موقعة إلكترونيا انطلاقا من المجالس القضائية، دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر الجهة القضائية المصدرة لها"[1].
- توفير خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية، لتمكين المواطنين من تقديم طلبات التصحيح والوثائق المرفقة بها، عبر الإنترنت أو على مستوى أقرب محكمة أو بلدية وكذا على مستوى الممثلات الدبلوماسية أو القنصليات بالخارج.
- مواصلة رقمنه الملف القضائي في جميع مراحله، بما في ذلك التبادل الالكتروني للعرائض خارج الجلسات.
- توفير إمكانية تتبع مآل القضايا، والاطلاع على منطوق الحكم عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل.
- فتح عناوين إلكترونية لاستفادة المواطن من الخدمات القضائية عن بعد، وإتاحة خدمة المصادقة على صحة الوثائق القضائية، الموقعة إلكترونيا والمسحوبة عبر الإنترنت.
- استحداث مركز للنداء، بعنوان قطاع العدالة، قصد التكفل بانشغالات المواطنين والمتقاضين والرد عن استفساراتهم ذات الصلة بالمجالين القضائي والقانوني، من خلال الرقم الأخضر (10-78).
- تمكين مختلف الإدارات والهيئات العمومية من الاطلاع وسحب صحيفة السوابق القضائية (البطاقة رقم 2)، ممضاة إلكترونيا.

[1]- : https://www.mjustice.dz/ar/ , مرجع سابق.

- تحسين وسائل التحصيل من خلال اعتماد آلية تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية من طرف الجهات القضائية، التي تستند على نظام آلي متكامل وقاعدة معطيات وطنية، مع إقرار التحفيزات في مجال تنفيذ الأحكام القضائية، بتمكين المعنيين من الاستفادة من نظام الدفع بالتقسيط ومن نسبة تخفيض المبالغ المستحقة في حالة التسديد الطوعي.
- إنشاء أرضية للتكوين عن بعد[1]
- إنشاء أرضية النيابة الإلكترونية "e-nyaba" لتمكين الأشخاص الطبيعية أو المعنوية (الإدارات والمؤسسات، الشركات الخاصة والجمعيات، ...) من تقديم الشكاوى أو العرائض أمام النيابة عن بعد.
- تمكين المواطن من التسجيل للاستفادة من خدمة استخراج النسخة الإلكترونية عن بعد، لصحيفة السوابق القضائية (القسيمة رقم 3)، للمدانين وغير المدانين.
- استحداث فضاءين بالموقع الالكتروني الرسمي لوزارة العدل:

انشغالات "لتلقي انطباعات وتطلعات وانشغالات المواطنين عن بعد، بخصوص مختلف خدمات مرفق العدالة.

أقترح "لتلقي اقتراحات ومساهمات المواطنين عن بعد، بخصوص تحسين نوعية خدمات مرفق العدالة.

ثانيا:اعتماد منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات المتعلقة بالنشاط القضائي

-- استحداث نظام معلوماتي موحد ومؤمن خاص بالقطاع لضمان انسجام وتوافق المعطيات بغرض تسهيل استغلالها وتفادي تكرار البيانات.

- اعتماد تقنية المحادثة المرئية في تنظيم المحاكمات عن بعد، على الصعيدين الوطني والدولي، ساهمت بشكل كبير في تسهيل الإجراءات القضائية والتسريع من وتيرة الفصل في القضايا، من خلال سماع الشهود والأطراف والخبراء عن بعد واجتناب تحويل المحبوسين.
- استخدام ذات الآلية، لتنظيم جلسات العمل والمحاضرات والدورات التكوينية"[1]

[1]-:https://www.mjustice.dz/ar/ مرجع سابق.

ثالثا: تطوير أساليب تسيير الإدارة القضائية

- اعتماد نظام التسيير الإلكتروني للوثائق الإدارية والقضائية وكذا سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى المجالس القضائية، قصد الاستغلال الأمثل لأرشيف القطاع والمساهمة في تجسيد مبدأ الإدارة الإلكترونية.
- إرسال الوثائق وتبادل المعلومات باستخدام البريد الإلكتروني الداخلي للقطاع.
- تكريس آلية إرسال تقارير الخبرة ممضاة إلكترونيا وتبادل الوثائق بصفة الكترونية، بين الجهات القضائية والمصالح العلمية للضبطية القضائية.
- اعتماد آلية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني، قصد تمكين الجهات القضائية من إرسال الاستدعاءات إلكترونيا، عوضا عن إرسالها بالطرق القانونية التقليدية، وإعلام المتقاضي بمآل قضيته، وبمختلف المعلومات التي تخصه بواسطة مجرد رسائل نصية قصيرة"[2].

رابعا: تدعيم الحقوق والحريات الفردية

- استحداث مصلحة مركزية للبصمات الوراثية، يديرها قاض وتساعده خلية تقنية، تشرف على عملية إنشاء وإدارة قاعدة المعطيات الوطنية للبصمات الوراثية، وفقا لأحكام القانون رقم 16-03، المؤرخ في 19 جوان 2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، وذلك لضمان الحماية القانونية للمعطيات الوراثية المحفوظة على مستواها.
- استحداث نظام معلوماتي بيومتري، يقوم على استغلال خصائص البصمة البيومترية، وقاعدة معطيات بيومترية وطنية لتشمل جميع بصمات المتابعين قضائيا ونزلاء المؤسسات العقابية، من أجل المساهمة في التعرف على الهوية في وقت قياسي وإضفاء المرونة والسرعة على

1 - : https://www.mjustice.dz/ar/ , مرجع سابق.

2- :https://www.mjustice.dz/ar/ , مرجع سابق.

الإجراءات القضائية وكذا تسهيل عملية تسيير المؤسسات العقابية وتفادي حالات انتحال الشخصية.

- استحداث نظام آلي يرمي إلى محاربة ظاهرة اختطاف الأطفال، يمكن من الإعلان عن إنذار بحالة اختطاف الأطفال عبر مختلف وسائل الإعلام، قصد النشر الواسع للمعلومة بصفة آنية وعن بعد، وكذا المساعدة في إجراءات البحث والتحري من طرف كافة شرائح المجتمع"[1].

الفرع الثاني: تحديات قطاع العدالة في ترقية التقاضي الالكتروني

أولا: عوائق التقاضي الالكتروني

بعد انطلاق تجربة التقاضي الالكتروني في الجزائر، ظهرت سلبيات ومعيقات لزم على ذلك تحديها فسعت الجزائر إلى هذا بكل الإمكانيات المتاحة.

- **العوائق القانونية:** بعد سعي المشرع الجزائري إلى تكريس التقاضي الالكتروني وتجريبه وتطبيقه في قطاع العدالة من اجل تحقيق النتائج المرجوة إلا أن هناك قصور في التنظيم القانوني الخاص حال ذلك في بعض الأحيان مما يجعله يطرح إشكالات تتعلق أساسا بمدى إمكانية التأكد من صفة المتقاضي"[2]،ومدى صحة المستندات الالكترونية،وكذا مسالة تكييف النصوص القانونية خاصة الإجرائية منها(قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وقانون الإجراءات الجزائرية تحديدا)،مع آليات التقاضي الالكتروني"[3].

- **فيما يتعلق بالإثبات والتوقيع الالكترونيين:** يرتبط نظام التقاضي عموما ارتباطا وثيقا،فلا مجال للمطالبة القضائي بحق غير قابل للإثبات، ونظرا لأهمية عمل المشرع الجزائري على تطوير هذا الإثبات ومواكبة النهضة الالكترونية، وقد تحقق ذلك بصدور القانون 15-04 المحدد للقواعد بين التوقيع التقليدي والتوقيع الالكتروني من حيث القوة الثبوتية الذي تطرقنا إليه سابقا غير إن هذا القانون تؤخذ عليه بعض النقائص أهمها أن المشرع الجزائري لم يحدد مجال

1- https://www.mjustice.dz/ar: , مرجع سابق

2بن عبود عبد الغني.المرجع السابق،ص

3خشاب بدرة،حاجي عبد الحليم،التقاضي الالكتروني،مذكرة تخرج ماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد البشير الإبراهيمي،برج بوعرريج،الجزائر،2021-2022،ص59.

تطبيقه، فلم يبين المعاملات المستثناة منه، وهذا خلافا للمشرعين البحريني والسعودي اللذين استنوا مسائل الأحوال الشخصية والمعاملات التي يشترط القانون تحريرها، كما أن تطبيق هذا القانون يعرف هو الآخر تأخر كبير بسبب عدم تنصيب الأجهزة الخاصة بالتصديق الالكتروني،إضافة لعدم كفاية النصوص الخاصة بردع الجرائم المتعلقة بالتوقيع الالكتروني"[1].

- **الأمية الالكترونية:**إن انتشار الأمية الالكترونية عائقا آخر أمام التطبيق الأمثل للتقاضي الالكتروني فهي أمور تعرقل الاندماج في مجتمع المعلوماتية تحد من الاستخدام الأمثل لآليات التقاضي وهذا إضافة إلى صعوبة التخلي على نمط الإداري التقليدي المتسم بالبيروقراطية أحيانا والذي جعل التقاضي الالكتروني لا يتجاوز العمليات التقليدية البسيطة من نسخ القرار على الكومبيوتر"[2].
- **العوائق المادية:** يعتبر العائق التقني أهم واكبر تحدي يواجه تطبيق التقاضي الالكتروني،فالجزائر تعرف تذبذبا كبيرا في خدمات الانترنيت وانقطاعها ، مما يحمل تأثيرا مباشرا على التقاضي الالكتروني،ويؤدي إلى عرقلته مما يحمل بالتبعية أثارا عكسية على الخدمة العمومية فبدل أن يصبح التقاضي الالكتروني آلية لتقديم خدمة نوعية وسريعة يصبح عائقا يعرقل العمل القضائي خاصة لما يستحيل إجراء المحاكمة المرئية مثلا"[3].

من جهة أخرى عوائق مادية منها:

- ضعف انتشار الانترنيت في المناطق النائية.
- ظهور أعمال القرصنة على أجهزة الحاسوب
- ضعف الإلمام باللغات الأجنبية.

1المرجع نفسه،ص59

2 بن عيرد عبد الغني بضياف هاجر التقاضي الالكتروني على ضوء احدث التعديلات بين التطلعات والتحديات،مجلة الدراسات والبحوث القانونية،المجلد 06،العدد02، 2021ص23.

3 المرجع نفسه،ص23.

- انتشار الفيروسات في الأجهزة الالكترونية مما يؤدي إلى إتلاف كل محتويات برامج الحاسوب".[1]

إن هذه العوائق تُعتبر التحديات التي تواجه التقاضي الالكتروني في الجزائر فمنها تحديات قانونية ومنها تحديات مادية ولعلى ابرز التحديات المادية التي تواجه القضاء الالكتروني والتي لم يتطرق إليها المشرع الجزائري هو عرقلة السير الحسن للعدالة والمتمثل في العطب العمدي لشبكات الاتصال سواء داخل مرفق العدالة أو الشبكات التي تربط بين جميع المرافق بين الإقليم فالعطب العمدي ينتج عنه قطع الاتصال بالفضاء الخارجي حيث على الدولة سن قوانين ردعية سواء للموظف العام التابع لمرفق العدالة وأي مواطن يتسبب في الإخلال بالشبكات.

ثانيا: أثار التقاضي الالكتروني على المحاكمة العادلة

إن ضمانات المحاكمة العادلة للمتقاضين بالتقاضي الالكتروني، تعتبر تحديا في ظل المعيقات سواء القانونية والمادية. فقد احدث هذا الأخير العديد من التغيرات حيث مست بالمنظومة القضائية، مما نتج عنه آثار ايجابية وسلبية مست بمبادئه.

الفرع الثالث

:الآثار الايجابية للتقاضي الالكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة.

- **ضمان سرعة الإجراءات القضائية:** تعتبر آلية التقاضي الالكتروني واحدة من أهم الآليات التي تسعى إلى تبسيط الإجراءات بالشكل الذي يضمن عدم التأخر فيها عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تسيير قطاع العدالة بعيدا عن طريق التنظيم التقليدية حتى يتسنى نقل المعلومة واستغلالها في وقتها، وذلك من خلال جملة من الأنظمة المعلوماتية التي ترتكز على جلها على شبكة الانترنيت الدولية من بينها نظام التصديق الالكتروني، ونظام المحاكمة عن

1خشاب بدرة ،حاجي عبد الحليم ، المرجع السابق،ص61.

بعد والمنظومة المعلوماتية لوزارة العدل وغيرها من الأنظمة التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمة القضائية"[1].

- **ضمان مبدأ المساواة بين المتقاضين:** إن استخدام آلية التقاضي الالكتروني من شأنه تحقيق مبدأ المساواة بين المتقاضين حيث يمكن لكل من له مصلحة في ذلك الاستفادة من خدماته الالكترونية لتقاضي دون استثناء بعيدا عن المحسوبية والاعتبارات الاجتماعية وما لها من تأثير سلبي على حسن سير العدالة، وعلى هذا فتفعيل آلية التقاضي الالكتروني قد ساعد بشكل كبير في تحرير الجهاز القضائي من الرشوة والبيروقراطية القضائية التي كانت تجتاح العدالة التقليدية"[2].

إضافة إلى ما سبق أن مبدأ المساواة في القضاء جاء بها الدستور الجزائري حيث نصت المادة 165 منه" يقوم القضاء على أساس مبادئ الشرعية والمساواة"[3] ،ومنه تعتبر المساواة احد ركائز جهاز القضاء.

- **من حيث إجراءات التقاضي:** باعتبار أن القضاء يحمي المجتمع وحريات وحقوق الإنسان وهذا طبقا للمبادئ الدستورية، وبالتالي يقوم القضاء على أساس مبادئ الشرعية والمساواة، ولإعطاء أكثر ضمانات للأشخاص منح القانون التقاضي على درجتين، واشترط تعليل الأحكام والأوامر القضائية، ولا بد من نطق الأحكام القضائية في جلسات علنية،كما يحمي القانون المتقاضي من أي تعسف عن القاضي، وبالتالي الحق في الدفاع معترف به ومضمون في القضايا الجزائية يحق للمتقاضي المطالبة بحقه أمام الجهات القضائية، ويمكنه أن يستعين بمحام خلال كل الإجراءات"[4].

ثانيا: الآثار السلبية للتقاضي الالكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة.

1منال رواق،ياسين جبيري،التقاضي الالكتروني وضمانات المحاكمة العادلة،مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية،العدد الخاص،2021،ص160.

2منال رواق،ياسين جبيري،المرجع السابق،ص160.

3 المادة 165 من الدستور الجزائري.

4 بوكرش بلقاسم،جودي بن سالم،ضمانات المحاكمة العادلة في الجزائر وفق المعطيات القانونية لاستعمال المحادثة المرئية أثناء إجراءات التقاضي،مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية،العدد 07، 2022،ص178.

- **مساس التقاضي الالكتروني بمبدأ العلانية:** لعل هذا المبدأ هو الذي سوف يتأثر بأسلوب المحاكمة عن بعد، مما يجعلنا نتساءل عن كيفية تجسيده في ظل محاكمة مرئية مع العلم أن قانون 15-03 والأمر 20-04 لم يحدد صراحة ولم يشر إلى هذه الفكرة، وما أكد عليه هو إمكانية استعمال المحادثة المرئية عن بعد عند النطق بالحكم، ويكون الحكم في هذه الحالة حضوريا"[1] .

إن هذه التقنية غير موثوق بها لإمكانية تعرضها لخلل فني وفي اي وقت يتوقف بموجبه عرض المحاكمة مع أنها مازالت مستمرة ما يخل بالعلنية ويطعن في صحة الإجراءات.

- **المساس بحق الدفاع:** إن التقاضي الالكتروني قد يتعارض مع حق الدفاع عند استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد وذلك وان استخدام هذه التقنية في التحقيق والمحاكمة يجعل من استفادة المتهم من دفاع سليم أمرا مهدد بالخطر يسيئ إمكانية ممارسة الضغط النفي على المتهم من وراء شاشة الاستجواب أو المحاكمة، ما قد يدفع به للإدلاء بأقوال قد تتعارض مع رغبته وتغير مسار القضية كما أن تواجد المحامي بعيدا عن المتهم قد يمس بضمان الاتصال المباشر بينهما بشكل سري حوا أوجه الدفاع والتفاصيل المتعلقة بالقضية دون أن يسمح لغيرهما بالاطلاع على مجريات المحادثة وهو ما أكدته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بقولها " انه من الأساس في محاكمة علنية أن يعطي المتهم لمحاميه توجيهات وتعليقات أثناء مناقشة الأدلة والحجج وان يتم ذلك في سرية"[2].

المبحث الثاني: الإجراءات الأساسية لترقية التقاضي الالكتروني والخدمات.

إن للتقاضي الالكتروني أساسيات عدة من اجل ترقيته وهذا بالاعتماد على بعض الأساليب كالاستثمار في البنية التحتية وكذا تحيين ومراجعة التشريعات المتعلقة بالتقاضي الالكتروني.

المطلب الأول: العنصر البشري

[1] بوكرش بلقاسم،جودي بن سالم،ص180.

[2] منال رواق،ياسين جبيري،المرجع السابق،ص163.

إن للعنصر البشري له دور كبير وعنصر فعال لترقية قطاع العدالة وعصرنته حيث يجب على القائمين تدريب وتأهيل العنصري البشري وتأهيله لتقبل فكرة التقاضي الالكتروني.

الفرع الأول: تدريب القضاة على استخدام التقنيات الحديثة.

إن العنصر البشري هو الأداة الأساسية في التسيير حيث يجب تأهيله وتمكينه من استعمال التكنولوجيا حيث العدو الأساسي للموظف هو الأمية الالكترونية، ويستلزم ما يلي:

- تخصيص قضاة في مجال القضاء الالكتروني: ويصطلح على تسميتهم قضاة المعلومات، وهم مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين، يباشرون المحاكمات من خلال موقع كل منهم لدى المحكمة الالكترونية والتي لها موقع الكتروني على الانترنيت فضمن نظام قضائي يمكن أن نطلق عليه دائرة المعلوماتية القضائية، ويباشر هؤلاء القضاة تطبيق إجراءات التقاضي الالكتروني وتدوينها في ملف الدعوى الالكترونية ويتحقق هذا من خلال دورات مكثفة في علوم الحاسوب وبرامج المواقع الالكترونية"[1]

الفرع الثاني: تدريب كتاب ضبط المواقع الالكترونية

من جانب القضاة نجد موظفين متخصصون في تقنيات البرمجيات وتصميم وإدارة المواقع الالكترونية ويمارسون مهام في العمل القضائي نذكر منها:

- تسجيل الدعاوى وإرسالها
- تجهيز جداول مواعيد الجلسات
- استفاء الرسوم الكترونيا
- الاتصال بأطراف الدعوى
- متابعة الدعاوى[2]

وعلية يجب تأهيل هؤلاء الموظفين ورسكلتهم من اجل التحكم في التكنولوجيا ومسايرة العمل القضائي بكل أريحية وفي ظروف حسنة

1 ترجمان نسيمة،آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية،مجلة الدراسات القانونية، المجلد 5،العدد2، سنة 2019،ص131.

[2]ترجمان نسيمة، مرجع سابق, ص131.

ثالثا: دور الإعلام

للإعلام دور كبير من اجل ترقية التقاضي الالكتروني والخدمات حيث الإعلام سلاح قوي يمكنه للوصول إلى ذهنيات الفرد وهذا باستعمال الدعاية لاستعمال التقاضي الالكتروني وكذا شرح جميع المراحل عبر مواقع متخصصة كموقع وزارة العدل أو فضاءات أخرى محمية تمكن الفرد البشري من مشاهدتها حيث هذه الدعايات لها دور كبير في نشر الوعي الالكتروني لدى العامة.

المطلب الثاني: تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من اجل ترقية التقاضي الالكتروني و الخدمات يلزم علينا النهوض في عدة مجالات منها توفير الخدمات المجانية في الانترنيت وكذا استغلال البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والإعلام وغيرها.

الفرع الأول: في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال

أولا: تعزيز السيادة الرقمية

سيمكن انجاز المركز الوطني الجزائري للخدمات الرقمية من استضافة مركزة للبيانات الوطنية داخل التراب الوطني، مما سيساهم في تعزيز السيادة الرقمية والمضي تدريجيا نحو تحقيق الاستقلال التكنولوجي أي الحصول على بنية تحتية أساسية ترتكز عليها جميع الحلول الرقمية ذات البعد الوطني حيث توضع بوابة تفاعلية للخدمات العمومية التي ستمكن من الولوج إلى كافة الخدمات عن طريق إنشاء الهوية الرقمية ووضع تكنولوجيا جد متطورة لتأمين الولوج بطريقة رقمية موحدة ووحيدة للخدمات العمومية وكذا توطين الحلول والمعطيات، إلى جانب إنشاء قاعدة بيانات وطنية للخدمة الرقمية ووضع خدمات الحوسبة السحابية الوطنية، وإدراج استغلال التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة.

ثانيا: الحوسبة السحابية

هي نموذج لتمكين الوصول الدائم والملائم للشبكة بناء على الطلب، والمشاركة بمجموعة من موارد الحوسبة(الشبكات،والمزود،ووحدات التخزين، والتطبيقات والخدمات)،والتي يمكن نشرها وتوفيرها بسرعة مع بدل اقل جهد من قبل الإدارة أو التفاعل مع مزود الخدمة"[1].

ثالثا: تعدد مزود خدمة الانترنيت

الفرع الثاني: ضمان وامن سلامة البيانات

أولا: السلطة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية

إن قرار إنشاء السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي إحدى أهم الآليات للحد من الفوضى التي سادت مجال استغلال المعطيات الشخصية للأشخاص الطبيعيين، وضمانة أساسية لحماية البيانات الشخصية، كما تضمن عدم المساس بالحياة الخاصة، وقد نصت المادة 22 من القانون 07/18 على إنشاء هذه السلطة لدى رئيس الجمهورية من اجل العمل على مقتضيات القانون والتأكد من مد التقيد بمقتضياته"[2].

وتُعرف السلطة الوطنية هي :"سلطة إدارية مستقلة لحماية المعطيات الشخصية، تنشأ لدى رئيس الجمهورية ومقرها الجزائر العاصمة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وتقيد ميزانيتها من ميزانية الدولة وتخضع للمراقبة المالية طبقا للتشريع المعمول به"[3].

ثانيا: البيانات الشخصية

إن المشرع الجزائري لم يتطرق إلى ذكر نماذج واضحة لهذه المعطيات فالمعطيات الشخصية تختلف حسب عرف وثقافة الشعوب.

- صور البيانات الشخصية العادية:

1العياشي زرزار ،حمزة بن وريدة،الحوسبة السحابية: المفهوم و الخصائص (تجارب دول وشركات رائدة) ،مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية،مجلد 2، عدد 2، ديسمبر 2019،ص 187.

2مشتة نسرين ،بن عبيد إخلاص،الحماية القانونية للمعطيات الشخصية في ظل قانون07/18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي،المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد06 ،العدد 01، 2021،ص677.

3مشتة نسرين ،بن عبيد إخلاص،المرجع نفسه،ص677.

"يعد الجانب الشخصي والاجتماعي الشيء المميز لصور البيانات الشخصية التي تتطلب جانبا مهما من الحماية، المكرسة عبر مختلف التشريعات الدولية، حيث تم ضبط جملة من صور البيانات الشخصية، التي عرفت اتفاقا بين اغلب التشريعات المهتمة بحماية البيانات الشخصية، والتي تم تسجيل اعتماد اغلبها على ذكر مجموعة من الصور لهذه البيانات على سبيل المثال لا الحصر"[1].حيث نعدد هذه البيانات:

- الاسم واللقب، بالإضافة وجود أصناف أخرى من الأسماء منها: الاسم المستعار واسم الشهرة، الاسم التجاري.
- الصوت والصورة ومقاطع الفيديو: اعتبرت العديد من التشريعات أن الصوت والصورة ومقاطع الفيديو المتعلقة بالشخص تعد من أهم عناصر المعطيات الشخصية، التي تقتضي تكريس حماية مناسبة لها.
- العنوان والموطن: ويشمل مكان تواجد الشخص أو مقر ممارسة نشاطه أو عنوانه التجاري.
- البصمة: من بين أهم الوسائل البيومترية لتحقيق الهوية، كونها ترتبط بالشخص منذ كونه جنينا في الشهر السادس ولا تتغير إلا بعد الوفاة.
- عنوان جهاز الحاسوب وعنوان بروتوكول الانترنيت(IP):يتضمن كل جهاز حاسوب عنوانا رقميا يميزه يتشكل من 22 رقما وعند ربطه بشبكة الانترنيت يمكن تحديد مكان تواجده"[2].

ثالثا:البيانات الشخصية الحساسة:

حيث تكتسي صبغة خاصة تقتضي جانبا دقيقا للحماية وحظر المعالجة إلا في حالات محصور يحدد ها الظرف الطارئ المسجل أو الضرورة الملحة حيث حصُرت في (الأساس العرقي، الآراء السياسية المعتقدات الدينية والفلسفية الانتماء النقابي البيانات الجينية وكذا البيومترية،والبيانات الصحية والجنسية"[3].

---

1 كحلاوي عبد الهادي،الحماية القانونية للبيانات الشخصية في التشريع الجزائري،رسالة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة احمد دراية،ادرار ،الجزائر ،2022/2021،ص50.

[2]كحلاوي عبد الهادي،المرجع السابق،ص55.

[3]كحلاوي عبد الهادي،المرجع السابق،ص57.

المطلب الثالث: مراجعة القوانين والإجراءات

إن تحبين القوانين والتشريعات في شتى المجالات تعطي دافعا للتميز والاستمرارية وفي ظل تطور التكنولوجيا يجب علينا مراجعة القوانين في كل تطور يحدث من اجل مواكبة العصر وهذا من اجل ترقية قطاع العدالة.

الفرع الأول: مراجعة القوانين والإجراءات لتسهيل استخدام التقاضي الالكتروني

سعى المشرع الجزائري إلى سن عدة قوانين لتنظيم التقاضي الالكتروني ومحاولة تطبيقه على لكمل وجه وتحقيق نتائج، إلا أن هذه المساعي لا تحقق النتائج المردة في ظل ضعف التنظيم القانوني الخاص به،وهذا ما يجعله يطرح إشكالات تتعلق أساسا بمدى إمكانية التأكد من صفة المتقاضيين ومد صحة المستندات الالكترونية،وكذا مدى تكييف النصوص القانونية خاصة الإجرائية منها مع آليات التقاضي الالكتروني.

بالإضافة إلى تذبذب تطبيق النظم القانونية التي لها علاقة بالتقاضي عن بعد ومنها:

أولا: مراجعة قانون الإثبات والتوقيع الالكتروني:نظام الإثبات يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقاضي الالكتروني، فلا مجال للمطالبة بحق غير قابل للإثبات وقد تحقق ذلك بصدور القانون 14-04 المحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني،حيث يساوي المشرع الجزائري بين التوقيع الالكتروني والتوقيع العادي من حيث القوة الثبوتية إلا أن هذا القانون يؤخذ عليه بالنقائص أهمها أن المشرع الجزائري لن يحدد مجال تطبيقه ولم يبين المعاملات التي يقبل فيها التوقيع ويسري عليها القانون والمعاملات المستثناة منه"[1].

إن المشاكل التقنية أيضا والفنية وعدم وجود الأجهزة المتطورة في بعض المرافق وعدم تنصيبها أيضا، خاصة أجهزة التصديق والتوقيع الالكترونيين، حال ذلك من التسريع في استعمال هذه التقنية، فهذا التذبذب في الاستخدام اثر بشكل غير مباشر على التقاضي الالكتروني، وهذا من اجل الإثبات القضائي بتقنية التوقيع الالكتروني.

1 حليمة بلخامسة،لميس بن صويلح،التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري،مذكرة تخرج ماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة 8ماي قالمة،الجزائر،2021-2022،ص75.

ثانيا: تفعيل ضمانات التعاقد والدفع الالكتروني:

نظم المشرع الجزائري التجارة الالكترونية بصدور قانون18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية"[1]،والذي تضمن أحكاما تعني بتنظيم المعاملات التجاري الالكترونية من بينها العقد الالكتروني، وهو ما يعتقد انه يؤدي لتكريس مزيد من الضمانات، وتحقيق الأمن القانوني لكلا الطرفين، والقيام بمساعدة القضاء في الإثبات.

إن هذا القانون أيضا تم إغفاله لعدة جوانب في التجارة الالكترونية خاصة فيما يتعلق بفرض الحماية الكافية للمتعاقدين بالطريقة الالكترونية"[2].

الفرع الثاني: وضع معايير لضمان جودة التقاضي الالكتروني

إن المعايير المتعلقة لضمان جودة التقاضي الالكتروني معايير عامة ومعروفة لدى كل مستخدمي الإدارة الالكترونية والاتصالات، حيث نلخص هذه المعايير فيما يلي:

أولا: جودة الأجهزة الالكترونية المستعملة: إن ضمان جودة التقاضي الالكتروني يترتب عليه أجهزة الكترونية متطورة جدا، وتقبل كل التحديثات الجديدة كما تكون لها قدرة التحمل في العمل وتتحمل جميع متغيرات الجو من درجة الحرارة والرطوبة و الغبار...الخ

ثانيا: تعدد خادمي الانترنيت والاتصال: إن انقطاع الاتصال الخارجي وانقطاع الشبكة يعد هاجسا كبيرا في قطاع العدالة فمن الحلول هو إضافة آليات أخرى للاتصال الخارجي من اجل عودة الشبكة أي تنويع منافذ الانترنيت الخارجية أي ربط الشبكات مع إدارة أخرى وولايات أخرى من اجل الاستفادة من شبكتها واقتراح برنامج مثل برنامج الكوم7.

الفرع الثالث: حماية حقوق المتقاضين في البيئة الالكترونية

نص المشرع الجزائري في الفقرة الأولى من المادة الأولى المعدلة بموجب القانون 17-07 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية"[1]،على أن قانون الإجراءات الجزائية يقوم على مبدأ الشرعية والمحاكمة العادلة.

1قانون 18-05 مؤرخ في 10 ماي 2018،يتعلق بقانون التجارة الالكترونية،ج.ر.ج.ج،العدد 28سنة2018.

2حليمة بلخامسة،لميس بن صويلح،المرجع السابق،ص76.

ونص الدستور في المواد من 163 إلى 169 من المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 2020/12/30 المتضمن التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 01 نوفمبر من سنة 2020"[2].

أولا: مبدأ المساواة أمام القضاء

في التعديل الدستوري لسنة 2020 ورد في المادة 165 منه "يتساوى الجميع أمام القضاء من حيث المعاملة دون تميز وتحيز"[3] أي أن حقوق المتقاضين تتساوى في القضاء التقليدي أو الالكتروني .

ثانيا: حق المتهم في محاكمة سريعة

نصت المادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية في فقرتها الرابعة على وجوب محاكمة المتهم ضمن آجال معقولة ويهدف هذا النص إلى حماية المتهم من التأجيلات المتكررة وفي هذا الخصوص يكون القاضي ملزما بإعطاء الأولوية للمتهم الموقوف."[4] أي أن الحق للمتهم بمحاكمة سريعة تكون سواء في القضاء العادي أو القضاء الالكتروني.

1 القانون 17-07 المؤرخ في 27 مارس 2017،المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية،الجريدة الرسمية،العدد 20،مؤرخة في 29 مارس 2017.

2 المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020،المتضمن التعديل الدستوري المصادق غليه في استفتاء 01 نوفمبر2020،الجريدية الرسمية، عدد82.

3 خشاب بدرة ،حاجي عبد الحليم،التقاضي ،المرجع السابق،ص63.

4خشاب بدرة ،حاجي عبد الحليم،التقاضي ،المرجع السابق،ص64..

الخاتمـة

الخاتمة:

إن مرفق القضاء والعدالة الجزائرية بصفة عامة، بتطبيقها التقاضي الالكتروني وخدماته المقدمة في إطار عصرنة الجهاز ككل قطعت شوطا كبيرا وسجلت قفزة نوعية في ظل الإصلاحات المنتهجة للنهوض بالعدالة الجزائرية والوصول بها لركب التطور في العالم ولمواكبة التطورات التكنولوجية واستعمالها في شتى مناحي الحياة اليومية للمواطن مما خلق نوعا جديدا من آليات التقاضي لمرتادي مرفق العدالة.

هذا التحول السريع لرقمنه القطاع في إطار منظومة تشريعية حديثة تتماشى مع عصر التكنولوجيا والإدارة الرقمية والتخلي التدريجي عن الدعائم الورقية وتحويلها لأخرى رقمية، كل هذا التطور حتى وان لم يعرف تطبيقا واسعا لعدة أسباب ولكنه وضع منظومة العدالة الجزائرية ككل في ركب قطار التكنولوجيا العصرية مما يتوجب على القائمين على القطاع بإصلاحات مواكبة لسير هذه العملية.

من خلال الدراسة نستخلص جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- في إطار عصرنة قطاع العدالة وتقريبه من المواطن تم التحول إلى تقديم الخدمات الالكترونية عن بعد، وتسهيل إجراءات التعامل مع مرفق القضاء الكترونيا،من خلال فضاء المخصص لوزارة العدل.
- تدعم قطاع العدالة بتجهيزات تكنولوجية حديثة وتم ربطه بشبكة اتصالات داخلية حديثة انترانت محمية جيدا ومؤمنة من كل المخاطر ومؤطر من كوادر تقنية تمتاز بالكفاءة والخبرة في التكنولوجيا الحديثة.
- مرفق العدالة ككل المرافق العمومية الحديثة يسعى للتحول الرقمي والاستغناء التدريجي على الدعائم الورقية وتحويلها إلى دعائم الكترونية في جل معاملاته مع مرتادي المرفق سوى التقاضي الالكتروني أو جل الخدمات المقدمة في هذا السياق.
- إن التقاضي الالكتروني وجل الخدمات المقدمة في إطار عصرنة قطاع العدالة الجزائرية كان لها الأثر الايجابي والاستحسان من المتعاملين مع القطاع من خلال جودة الخدمات وربح الوقت والمال وتجنب عناء التنقلات والتكاليف.

ومن التوصيات التي كانت لزاما التطرق لها ونعد منها:

- مواكبة المنظومة التشريعية للتطور الرقمي وتكييفها مع تكنولوجيات العصر الحديث.
- تجهيز قطاع العدالة وكل المرافق التابعة لها بأحدث التكنولوجيا والوسائل وضمان أمن وسرية الخدمات بغية تفادي القرصنة.
- العمل على إدخال التكنولوجيات الحديثة في المناهج التعليمية لنشر الثقافة الالكترونية
- النشر الواسع لكل الخدمات الالكترونية المقدمة في إطار عصرنة قطاع العدالة في كل وسائل التواصل الاجتماعي بغية القضاء على الدعائم الورقية نهائيا.
- السعي لحماية مختلف الشبكات وتشديد عقوبات الإتلاف.

حيث مع مواكبة هذه الإصلاحات يجب أن يقابلها تكوين عام وشامل بكل الطرق ولكل الشرائح المعنية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر:

✓ **القوانين والمراسيم:**

- **القوانين:**

1-المادة 1 من القانون 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة جريدة رسمية عدد 05،لسنة 2015.

2-القانون 03/16،المؤرخ في 2016/06/19،المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على لأشخاص،ج.ر،العدد37،بتاريخ2016/06/22

3-القانون 17-07 المؤرخ في 27 مارس 2017،المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية الجريدة الرسمية العدد 20،مؤرخة في 29 مارس 2017.

4-قانون 18-05 مؤرخ في 10 ماي 2018،يتعلق بقانون التجارة الالكترونية،ج.ر.ج.ج،العدد 28سنة2018.

- **المراسيم:**

1-المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتضمن التعديل الدستوري المصادق غليه في استفتاء 01 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية، عدد82.

✓ **قائمة المصادر :**

-أولا: الكتب:

1-أحمد مختار معجم اللغة العربية المعاصر دار الكتب العلمية بيروت.

2-أمل فوزي احمد عوض استخدام الوسائط الرقمية بإجراءات التقاضي المدنية (فلسفتها،آلياتها،وتطبيقاتها)،المركز العربي الديمقراطي برلين- ألمانيا، ط2022،1

ثانيا: المقالات والمجلات:

1-ايمانبنت محمد بن عبد الله القثامي،التقاضي عن بعد(دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي)،مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية،كلية الشريعة وأصول الدين،نجران،السعودية،.

1-عبد الله ابوبكر احمد النيجيري،التقاضي والتحاكم إلى القضاء غير الإسلامية وحكمها (دراسة تحليلية)، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد 10، 2020/09/05.

2-يوسفي مباركة حنان عكوش،التقاضي الالكتروني في الجزائر مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة عمار ثلجي الاغواط،المجلد15،العدد01،(2022)،

3-اشرف جودة محمد محمود،المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر مجلة الشريعة والقانون،العدد35،ج3(2020)،كلية الشريعة والقانون بدمنهور- جامعة القاهرة مصر.

4-مفيدة مقورة،عصرنة قطاع العدالة في الجزائر: دراسة في الانجازات وتشخيص المعوقات جامعة قسنطينة 3،الجزائر ،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات،المجلد7،العدد2،ديسمبر 2021،

5-فرطاس فتيحة عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 2،العدد 15،سنة 2016

6-بوضياف مليكة خالدي عبد الرحمان التحول إلى الإدارة الالكترونية في ظل استراتيجيه عصرنة قطاع العدالة في الجزائر مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية العدد السابع جوان 2022.جامعة الشلف –الجزائر

7-بالحارث لندة ،عصرنة قطاع العدالة جامعة أكلي محند اولحاج- البويرة-الجزائر

8-بوضياف اسمهان،عصرنة قطاع العدالة مجلة الفكر القانوني والسياسي المجلد السادس العدد الثاني،2022،جامعة محمد بوضياف المسيلة،202/11/02 .

9-زعزوعة نجاة لن قلة ليلى المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،مجل04،عدد02،سنة 2021

10- صورية غربي نظام التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية المجلد 18،العدد01، 2023،جامعة تيزي وزو- الجزائر

11- بن عيرد عبد الغني بضياف هاجر التقاضي الالكتروني على ضوء احدث التعديلات بين التطلعات والتحديات مجلة الدراسات والبحوث القانونية المجلد 06،العدد02، 2021

12- منال رواق ياسين جبيري التقاضي الالكتروني وضمانات المحاكمة العادلة مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد الخاص،2021

13- بوكرش بلقاسم جودي بن سالم ضمانات المحاكمة العادلة في الجزائر وفق المعطيات القانونية لاستعمال المحادثة المرئية أثناء إجراءات التقاضي مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية العدد 07، 2022

14- العياشي زرزار،حمزة بن وريدة،الحوسبة السحابية: المفهوم و الخصائص (تجارب دول وشركات رائدة) ،مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية مجلد 2، عدد 2، ديسمبر 2019،

15- ترجمان نسيمة آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية مجلة الدراسات القانونية، المجلد 5،العدد2، سنة 2019

16- مشتة نسرين ،بن عبيد إخلاص الحماية القانونية للمعطيات الشخصية في ظل قانون07/18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد06 ،العدد 01، 2021.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية والمذكرات :

✓ **الرسائل الجامعية:**

1-كحلاوي عبد الهادي الحماية القانونية للبيانات الشخصية في التشريع الجزائري رسالة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة احمد دراية،ادرار ،الجزائر ،2022/2021.

✓ **المذكرات:**

1-بخات كلثومة، التقاضي الالكتروني وانعكاساته في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية جامعة سعيدة،2022/2021.

2-بن ماحي الشيخ واقع إصلاح قطاع العدالة (1999-2018)،مذكرة تخرج ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر،سعيدة،الجزائر ،2017-2018.

3- يوسفي مباركة حنان عكوش،التقاضي الالكتروني في الجزائر

4-حليمة بلخامسة،لميس بن صويلح،التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري تخصص قانون أعمال،مذكرة تخرج ماستر،2021-2022،جامعة 05 ماي 1945،قالمة،الجزائر.
5-صاهد عبد الحليم بن دادة أيمن التقاضي الالكتروني كآلية لإنجاح نظام العدالة مذكرة تخرج ماستر جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرريج-الجزائر،2022-2023.
6- حفيظ حليمة بالخير فيروز إجراءات التقاضي عن بعد في التشريع الجزائري مذكرة تخرج ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر،2021.
7-خدوسي سعيدة،بوتاتة حسيبة،استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في إجراءات التقاضي مذكرة تخرج ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة،الجزائر،2021-2022.
8- ناصر عبد الحكيم بوراس عماد عصرنة قطاع العدالة بين النص والتطبيق مذكرة تخرج ماستر جامعة الشهيد العربي التبسي،تبسة،الجزائر،2022-2023.
9-غلاب وسيلة الإدارة الالكترونية وأثرها على أداء العمل الإداري في قطاع العدالة مذكرة تخرج ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرريج،الجزائر،2021-2022.
10- خشاب بدرة، حاجي عبد الحليم التقاضي الالكتروني،مذكرة تخرج ماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد البشير الإبراهيمي،برج بوعرريج،الجزائر،2021-2022.
11- حليمة بلخامسة،لميس بن صويلح التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري مذكرة تخرج ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 8ماي قالمة،الجزائر،2021-2022.

- ✓ المجلات:

1-المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر،اشرف جودة محمود،مجلة الشريعة والقانون،مصر،العدد 35،الجزء الثالث،2020.

ثالثا: **المواقع الالكترونية:**

1- : https://www.mjustice.dz/ar/. موقع وزارة العدل، تاريخ الإطلاع 2024/05/30، على الساعة 22.00.

الفهـرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
مقدمة	1-3
الفصل الأول:ماهية التقاضي الالكتروني وخدماته	
المبحث الأول:مفهوم التقاضي الالكتروني وخدماته	05
المطلب الأول: مفهوم التقاضي الالكتروني	05
الفرع الأول: تعريف التقاضي الالكتروني	05
الفرع الثاني: خصائص التقاضي الالكتروني	06
الفرع الثالث: الآثار الايجابية للتقاضي الالكتروني	06
المطلب الثاني: خدمات التقاضي الالكتروني	08
الفرع الأول: أنواع خدمات التقاضي الالكتروني	08
الفرع الثاني: متطلبات التقاضي الالكتروني	09
الفرع الثالث: تقييم آلية التقاضي الالكتروني	12
المطلب الثالث: تجارب الدول في تطبيق التقاضي الالكتروني	13
الفرع الأول:تجارب الدول المتقدمة في تطبيق التقاضي الالكتروني	13
الفرع الثاني: تجارب الدول العربية في تطبيق التقاضي الالكتروني	14
المبحث الثاني: عصرنة قطاع العدالة	16
المطلب الأول:مفهوم عصرنة قطاع العدالة	16
الفرع الأول: أهداف عصرنة قطاع العدالة	16
الفرع الثاني: مبادئ عصرنة قطاع العدالة	18
الفرع الثالث: استراتيجيات قطاع العدالة	18
المطلب الثاني: دور التقاضي الالكتروني في عصرنة قطاع العدالة	20
الفرع الأول:مساهمة التقاضي الالكتروني في عصرنة قطاع العدالة	20
الفرع الثاني: مساهمة التقاضي الالكتروني في تعزيز الشفافية	21

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه عصرنة قطاع العدالة	21
الفرع الأول: التحديات التقنية والمالية	21
الفصل الثاني:التنظيم القانوني للتقاضي الالكتروني في الجزائر	24
المبحث الأول:تجربة الجزائر في ترقية التقاضي الالكتروني	24
المطلب الأول:الإطار القانوني للتقاضي الالكتروني في الجزائر وإجراءاته	06
الفرع الأول:التشريعات المنظمة للتقاضي الالكتروني في الجزائر	24
الفرع الثاني: إجراءات مسار التقاضي الالكتروني في الجزائر	26
المطلب الثاني: واقع التقاضي الالكتروني في الجزائر	27
الفرع الأول: شبكات الاتصالات	27
الفرع الثاني: الأنظمة الالكترونية وقواعد البيانات	28
المطلب الثالث: تقييم تجربة الجزائر في ترقية التقاضي الالكتروني والخدمات	29
الفرع الأول:المزايا المحققة للجزائر في ترقية التقاضي الالكتروني	29
الفرع الثاني: تحديات قطاع العدالة في ترقية التقاضي الالكتروني	31
الفرع الثالث: الآثار الايجابية للتقاضي الالكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة	31
المبحث الثاني: الإجراءات الأساسية لترقية التقاضي الالكتروني والخدمات	34
المطلب الأول:العنصر البشري	34
الفرع الأول: تدريب القضاة على استخدام التقنيات الحديثة	34
الفرع الثاني: تدريب كتاب ضبط المواقع الالكترونية	36
المطلب الثاني: تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	37
الفرع الأول:في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال	37
الفرع الثاني: ضمان وامن سلامة البيانات	37
المطلب الثالث: مراجعة القوانين والإجراءات	38
الفرع الأول: تعريف التقاضي الالكتروني	05
الفرع الأول: مراجعة القوانين والإجراءات لتسهيل استخدام التقاضي الالكتروني	39

الفرع الثاني: وضع معايير لضمان جودة التقاضي الالكتروني	40
الفرع الثالث: حماية حقوق المتقاضين في البيئة الالكترونية	40
الفرع الأول: أنواع خدمات التقاضي الالكتروني	41
الفرع الثاني: متطلبات التقاضي الالكتروني	42
خاتمة	
قائمة المراجع	
الفهرس	
الملخص	

فهرس المحتويات

الملخص :

يعتبر مرفق القضاء أساس الدولة لأن الدولة تبنى على القانون، فالعدالة تضمن الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

إن التطور العلمي والتكنولوجي الذي انعكس إيجابا على وسائل الاتصال ووسائل تكنولوجيا المعلومات أدى إلى التفكير في عصرنة قطاع العدالة باستعمال هذه التكنولوجيا الحديثة والمتطورة حيث حاولت الجزائر بموجب قانون 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة تطبيق هذه التقنيات على ارض الواقع. حيث كان لزاما عليها .

فالجزائر خاضت تجربة في مجال عصرنة قطاع العدالة، وكانت التجربة ناجحة باعتمادها على عصرنة البنية التحتية للاتصالات وكذا تأهيل العنصر البشري ، بالإضافة إلى تذليل المعيقات المتمثلة في مراجعة القوانين ووضع معايير متطورة للتقاضي الالكتروني.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الالكتروني, عصرنة، قطاع العدالة, التنظيم القانوني, السجلات الالكترونية ، الإعلام والاتصال.

Summary:

The judiciary is considered the foundation of the state, because the state is built on the law, and justice guarantees the basic rights and freedoms of individuals. The scientific and technological development, which was reflected positively on the means of communication and information technology, led to thinking about modernizing the justice sector, using this modern and advanced technology, as Algeria tried, in accordance with Law 15-03 related to the modernization of the justice sector, to apply these technologies on the ground. Where it was necessary on her. Algeria has undergone an experiment in the field of modernizing the justice sector, and the experiment was successful by relying on modernizing the communications infrastructure as well as qualifying the human element, in addition to overcoming the obstacles represented by reviewing laws and setting advanced standards for electronic litigation.

KEY WORDS :

Modern, Justice Field, Legal regulation, Electronic records, Technology Of Notification And Communication.